



# في المسألة الأخلاقية الإسلامية الأولوية للأخلاق أم للحقوق؟!\*

نبيل علي صالح\*

## مقدمة البحث

لا يمكن فصل الأخلاق عن الحقوق؛ إذ إنهما مرتبطان ببعضهما ارتباطاً شبه عضوي. والأخلاق كونها قواعد للسلوك البشري وقيماً، فالمطلوب من الإنسان السير في ضوئها على صعيد علاقاته وتعاملاته الخاصة والعامة، ولا يمكن تحريكها بفعالية منتجة في حركة الفرد والمجتمع، وصولاً إلى الازدهار الفردي والمجتمعي، من دون أرضية ملائمة قوية وصلبة من الحقوق الفردية المجسدة والمصانة على شكل أنظمة قانونية مضمونة وحاكمة، تنطلق من الإقرار بأهميته وجود الفرد ليشكل أساساً ومحوراً في الوجود كله.

وهذا يأتي في جزء أساسي من وظيفة الدولة؛ إذ إن الإنسان الفرد هو جوهر بناء هذه الدولة، لتكون عملية تأمين حقوقه هدفاً وغاية علياً لعملها ووظيفتها. وهذا التأمين الحقوقي، إذا صحّ التعبير، هو الذي يضمن تنفيذ الفضائل الأخلاقية وكماالاتها وتحققها بصورة تكاملية على صعيد صناعة فرد منتج وقادر على القيام بدوره في إنتاجية المجتمع ككل، والإسهام الفاعل في تطويره وازدهاره؛ لأن

\* باحث في تاريخ الحضارات المعاصرة - الجمهورية العربية السورية.

الإنسان الحاصل على حقوقه في مجتمعات العدل والمساواة والكرامة الإنسانيّة هو الأكثر اندفاعاً لتمثّل معايير القواعد الأخلاقيّة فيه، ما يسهم في تحقيق الاستقرار الأخلاقي والسلوكي في المجتمع. وهذا ما سنحاول تسليط الضوء الفكريّ عليه في مجمل البحث القادم.

## معنى الأخلاق والحقوق

### 1. الأخلاق لغة واصطلاحاً:

#### أ. الأخلاق لغة:

الأخلاق جمع خلق (بضمّ الخاء واللام)، والخلق هو الدّين والطّبع والسّجّية والمروءة. وحقيقته أنّ صورة الإنسان الباطنة، وهي نفسه وأوصافها ومعانيها المختصّة بها، بمنزلة الخلق لصورته الظّاهرة وأوصافها ومعانيها<sup>1</sup>.

قال الرّاعب الأصفهانيّ: «والخلق والخلق في الأصل واحد، لكن خصّ الخلق بالهيئات والأشكال والصّور المدركة بالبصر، وخصّ الخلق بالقوى والسّجّايا المدركة بالبصيرة»<sup>2</sup>.

ويقال: خالص المؤمن وخالق الفاجر، ولهما أوصاف حسنة وقيحة، والثواب والعقاب يتعلّقان بأوصاف الصّورة الباطنيّة أكثر ممّا يتعلّقان بأوصاف الصّورة الظّاهرة، ولهذا تكرّرت الأحاديث في مدح حسن الخلق في غير موضع<sup>3</sup>.

#### ب. الأخلاق اصطلاحاً:

تحدّث الجرجانيّ في تعريفاته عن الخلق قائلاً إنّه: «عبارة عن هيئة للنفس راسخة تصدر عنها الأفعال بسهولة ويسر من غير حاجة إلى فكر ورويّة، فإن كان الصّادر عنها الأفعال الحسنة، كانت الهيئة خلقاً حسناً»<sup>4</sup>.

1- انظر: محمّد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ط8، بيروت، مؤسّسة الرّسالة للطباعة والنّشر والتّوزيع، 2005م، ص 881. محمّد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، ط3، بيروت، دار صادر، 1992م، ج 10، ص 86.

2- الحسين بن محمّد الرّاعب الأصفهانيّ، مفردات ألفاظ القرآن الكريم، دمشق، دار القلم والدار الشّاميّة، طبعة عام 2009م، ص 297.

3- ابن منظور، لسان العرب، ج 4، ص 194.

4- عليّ بن محمّد الجرجانيّ، التّعريفات، ط1، بيروت، دار الكتب العلميّة، 1983م، ص 101.

وعرّف ابن مسكويه الخلق بأنه: «حال للنفس، داعية لها إلى أفعالها من غير فكر ولا روية. وهذه الحال تنقسم إلى قسمين: منها ما يكون طبيعياً من أصل المزاج (مثل الإنسان الذي يُحرّكه أدنى شيء نحو غضب، ويتهيّج من أقل سبب، والإنسان الذي يجبن من أيسر شيء، أو الذي يفرح من أدنى صوت يطرق سمعه، أو يرتاع من خبر يسمعه، ومثل الذي يضحك ضحكا مفرطاً من أدنى شيء يعجبه، والذي يغتم ويحزن من أيسر شيء يناله)؛ ومنها ما يكون مستفاداً بالعادة والتدرب، وربما كان مبدؤه بالرؤية والفكر، ثم يستمر أولاً فأولاً، حتى يصير ملكة وخلقاً»<sup>1</sup>. والملكة هي كيفية نفسانية بطيئة الزوال، بينما الحال هي كيفية نفسانية سريعة الزوال<sup>2</sup>، وقد اتفق ابن مسكويه وابن سينا على أن الخلق كيفية وهيئة راسخة تخصّ النفس، واختلفا في درجة زوالها عنه، هل هي بطيئة أم سريعة؟ ولعلّ الاختلاف نجم عن لحاظ تمكن الخلق في النفس، فإن كان في أولى درجات التمكن فيها، بحيث يزول سريعاً، كمن يتدرب على فعل الكرم وحسن الظن بالآخرين، فإنه يزول سريعاً في الأيام الأولى فيكون حالاً، بينما مع تقادم الأيام وتوالي التمرين وكثرة الممارسة، يترسخ لديه هذا الفعل حتى يصبح ملكة. وعرّف بعض الباحثين الأخلاق في نظر الإسلام، بأنها: عبارة عن مجموعة المبادئ والقواعد المنظمة للسلوك الإنساني التي يُحددها الوحي لتنظيم حياة الإنسان، وتحديد علاقته بغيره على نحو يُحقّق الغاية من وجوده في هذا العالم على أكمل وجه<sup>3</sup>. كما عرّفوها، بشكل عام، من حيث أنها فرع من فروع الفلسفة التي تدرس السلوك البشري من وجهة نظر الصواب والخطأ، الخير والشر، السعادة والواجب. بالإضافة إلى ذلك، فهي مسؤولة عن البحث عن أنظمة القيم التي تدعم هذه المفاهيم.

وفي العموم، يُشير مفهوم الأخلاق إلى جملة من المبادئ (Principes) أو

1- أحمد بن محمد بن مسكويه، تهذيب الأخلاق وتطهير الأعراق، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، طبعة عام 1998م، ص 41.

2- الحسن بن يوسف الحلبي، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، ط1، بيروت، مؤسسة الأعلمي للطباعة والنشر والتوزيع، 1979م، ص 240، بتصرّف.

3- مقداد الجمن، التربية الأخلاقية الإسلامية، لا طبعة، الرياض، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، لا تاريخ نشر، ص 75. ومجموعة باحثين، نضرة التعميم في مكارم أخلاق الرسول الكريم، ط4، جدة، دار الوسيلة، لا تاريخ نشر، ص 22.

المعايير (Normes) المتعلقة بالخير والشرّ، والتي تتيح إمكانية النظر في الأفعال الإنسانية، ومن ثمّ الحكم عليها بالقبول وعدم القبول. فهذه المعايير بمثابة نوااميس كونية، تنطبق على كلّ الأفراد من دون استثناء، على الرغم من اختلاف المجتمع الذي ينتمون إليه؛ لأنّ أساسها كونيّ وليس خصوصياً<sup>1</sup>.

## 2. الحقوق لغةً واصطلاحاً:

### أ. الحقّ في اللغة:

الحقّ مشتقٌّ منَ الجذر (ح ق ق)، تقول: «حقّ الأمر يحقّ»، بكسر الحاء وضمّها في المضارع، حقّاً أي: ثبت ووجب. والحقّ هو الثابت واللائق والصّحيح، والأمر المتحقّق وقوعه، والحقيقة في العرف هي مطابقة الاعتقاد للواقع. وفُسّر الحقّ عند أهل اللغة تارةً بأنّه خلاف الباطل، وتارةً بمعنى الوجوب والثبوت، والظاهر أنّ الثاني نتيجة تلقائية للأول. فقد قال صاحبُ المقاييس: «حقّ: الحاء والقاف أصلٌ واحد، وهو يدلُّ على إحكام الشيء وصحّته، فالحقُّ نقيضُ الباطل»، ثمّ قال: «ويقال حقّ الشيء: وجب»<sup>2</sup>. وهكذا قال المصباح: «الحقّ خلاف الباطل»، ثمّ قال «وهو مصدر حقّ الشيء من بابي ضرب وقتل إذا وجب وثبت. وحققتُ الأمر أحقّه، إذا تبيّنته أو جعلته ثابتاً لازماً»<sup>3</sup>.

نعم، إنّ مفهوم الحقّ في اللغة العربيّة يتداخل في أحيانٍ كثيرة مع لفظ الواجب؛ أي هو يشير إلى حقّ الشيء إذا ثبت ووجب، فأصل معناه لغويّاً هو الثبوت والوجوب، وهو مصدر الفعل حقّ، وجمعه حقوق أو حقايق. وكذلك، فالحقّ يُطلق على المال والملك الموجود الثابت، ومعنى حقّ الشيء وقع ووجب بلا شك<sup>4</sup>.

### ب. الحقّ اصطلاحاً:

هو يختلف بين النظرة الدينيّة والنظرة العلمانيّة أو الوضعيّة؛ فالبعض يرى أنّ

1- Monique Canto-Sperber et Ruwen Ogien, La philosophie morale, Paris, Presse universitaires de France - PUF, Quatrième édition, 2017, p. 4.

2- أبو الحسين أحمد بن فارس زكريّا، معجم مقاييس اللغة، طهران، مكتبة الإعلام الإسلاميّ، طبعة عام 1981م، ج 2، ص 15.

3- حسن المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن الكريم، ط1، طهران، مركز نشر آثار العلامة المصطفويّ، 1965، ج 2، ص 305.

4- المرجع نفسه.

الحق سلطة أو قدرة إرادية يتحصّلها الشّخص من القانون الوضعي البشري؛ أي أنه سلطة يمنحها القانون لشخص يتمتع بالإرادة<sup>1</sup>. وثمة بعض آخر يرى الحق مصلحة يجب تنفيذها برعاية القانون وحميته، حيث يتمّ النظر إلى الحق هنا من خلال موضوعه، وليس من خلال صاحبه<sup>2</sup>. وثمة خطّ ثالث، يعدّ الحق إرادة ومصلحة في الوقت نفسه. وخطّ رابع يرى أنّ الحق استئثار بقيمة معيّنة يمنحه القانون لشخص ويحميه ويرعاه<sup>3</sup>.

## الأخلاق والاستقرار الأخلاقي في الإسلام

### 1. الأخلاق في المنظور الإسلامي (منبعها ومصدرها، وأفقها):

ركّز الإسلام في بنيته الاعتقادية والمعرفية والدعوتية على القيم الأخلاقية، على شكل أصل ثابت وراسخ، وسعى في كلّ منطلقاته وأدبياته الفكرية والروحية إلى صوغ الإنسان المسلم الأخلاقي في روحه وسلوكه، ومختلف علاقاته الخاصة والعامّة، وذلك بالاستناد إلى مرجعية الأخلاق والفضائل الأخلاقية الإسلامية التي لا تتغيّر تبعاً لظروف الزّمان ومستجدات الحياة وتطوّراتها؛ بل تبقى ثابتة لا يخالها أيّ تبدّل في محتواها الذاتيّ؛ لأنّها في الأساس نابعة من الله تعالى خالق الوجود وعلّة الخلق.

فالأخلاق، إذًا، هي جوهر الإسلام وروحه. والنظام التشريعي الإسلامي هو كيان وهيكل قانوني عمليّ مُجسّد لهذه الروح الأخلاقية التي لها - بكونها منظومة قيمية - حضور واسع وتأثير بليغ في كافّة مجالات عقيدة المسلم وشريعته وجوانبهما، وحتى تلك الآيات والأحاديث المتعلقة بالعقائد والأحكام والقصص، نجدها مليئة ومشبعة بالمعاني والتوجيهات الخلقية.

ويعود سبب تركيز الإسلام على البعد الأخلاقي، ودعوته إلى تمكين القيم

1- ماهر صبري كاظم، حقوق الإنسان والديمقراطية والحزبات العامّة، ط2، بغداد، مطبعة الكتاب، 2010م، ص 11.

2- عبد الرزّاق السنهوري، مصادر الحق في الفقه الإسلامي، القاهرة، دار المعارف، طبعة عام 1967م، ج 1، ص 5.

3- حمدي عبد الرحمن، الحقوق والمراكز القانونية، دار الفكر العربي، القاهرة، طبعة عام 1976م، ص 3 وما بعدها.

الأخلاقية في سيورة الفعل الاجتماعي، لتكون محوراً للعلاقات ومرجعية للتفاعلات البشرية ذاتياً وموضوعياً، إلى كونه يدرك أن دوام الحياة الاجتماعية وتقدمها وازدهارها - وعيش الإنسان الآمن والمستقر فيها على نحو وارع ومسؤول وغائي- مرهون بإضفاء معنى حقيقي مستمر على أفعالنا الخلقية المجردة عن المصلحة المادية لا ينتمي إلى عالم المادة المرئي، وهو معنى الإيمان بالله علة الكون والحياة، وذلك في مقدمة ومرجعية لبناء نظام أخلاقي يحقق الإنسان من خلاله حاجته، ويحول دون ميوله ونزعاته الشريرة، ويوجهه إلى استخدام قواه في مجالات يعود نفعها عليه وعلى غيره.

ولو أهمل هذا الجانب القيمي الأخلاقي، بما فيه من مبادئ وقيم وفضائل وشمائل، من حياة الفرد والمجتمع، فإنه سيتحول إلى مجتمع غابة جحيمي؛ تسوده أفعال التوحش، وتتفشى فيه المظالم وسلوكات التجبر والأنانية والانتقام والخيانة والغش والكذب وسفك الدماء، لتتلاشى الإنسانية والبعد الإنساني الغائي في علاقات الناس ببعضهم، فلا مودة ولا محبة ولا تفاعل إنساني ولا تراحم ولا إخلاص.

وقد أثبتت الأيام والذهور، أن الإنسان عاجز لوحده بفكره ومعتقداته ومبادئه «الأخلاقية» الأرضية الوضعية التي علّت وتعلو فيها الأخلاقيات العملية النفعية الذرائعية، عن قيادة سفينة البشرية، إلى شواطئ الأمان والاستقرار والسلامة، وتحقق مبادئ الحق والعدل. والسبب، أنها ليست مبادئ وأخلاقيات نابعة من الله تعالى محور الوجود والحياة، والتي هي أخلاق مسؤولة تربط الوعي الأخلاقي السلوكي بالإيمان الاعتقادي بخالق مطلق مفارق بطبيعته، وينتصب ليكون غاية يتطلع الإنسان إليها، ويسعى بكل جوارحه لتمثل قيمها وصفاتها عملياً في عملية كدح حياتي ارتقائي نحوه تعالى.

يقول عز وجل: ﴿يَتَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلْقِيهِ﴾<sup>1</sup>.

فكل إنسان - المؤمن والكافر، المحسن والمسيء- سوف يصير إليه تعالى: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾<sup>2</sup>، لكونه عز وجل هو جوهر الوجود ومعياره؛ بل هو حقيقته الكبرى التي تقتضي حكمته وجود هدف سام ومنظور راقٍ للخلق

1- سورة الانشقاق: الآية 6.

2- سورة البقرة: الآية 156.

بصورة عامة، وللإنسان بصورة خاصة. وهذه الحقيقة الإلهية حقيقة فاعلة في هذا الوجود، وتلمس خصائصها وصفاتها - التي تكدر نحوها في عملية ارتقاء - في آثارها الواقعية في هذا الوجود، وهذا ما يفصله القرآن الكريم، وهو يصف الحقيقة الإلهية للناس، وهو يعرفهم برّبهم تعريفاً سيرياً عميقاً واضحاً، وهو يستشهد بواقع الكون وواقع الناس في منطلق فطري واقعي جميل<sup>1</sup>. بما يعني أنّ الإنسان بكل وجوده - المادّي والروحي والفكري - رهين ذلك الإله الواحد، ومحاط بآثار قدرته وعظيم نعمته.

﴿سُرِّيهِمْ ءَايَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾<sup>2</sup>.

تالياً، يجب عليه القيام بواجباته تجاه هذا الخالق، والالتزام بمقتضيات هذا الوجوب، وعلى رأسها القيام بالعبادة ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾<sup>3</sup>، ووظائف العبودية ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ وَالْمَلَائِكَةِ وَهُمْ لَا يُسْتَكْبِرُونَ﴾<sup>4</sup>.

وهذا النظام العبادي والاجتماعي والاقتصادي والأخلاقي الذي وضعه الخالق عز وجل، يشكل منهج عمل، والمطلوب من الإنسان العبد الالتزام به في حركة حياته الخاصة والعامة، وصولاً إلى تحقيق غاية الوجود ومعنى الخلق، هو الأكمل والأوفق بحقيقة الإنسان، والأشدّ توافقاً وانسجاماً مع الهدف من خلقه، ومع الغاية التي هو منتهى إليها، بما يضمن تحقيق الكمال والسعادة لهذا الإنسان، بعد أن يُحقق طبعاً متطلبات كونه خليفة الله في الأرض وشرائطه، على المستوى الأخلاقي والقيمي والعبادي وغيرها.

بهذا المعنى، لا تكون الأخلاق مؤسسة أو مفسرة بواسطة السببية التي تجعلها نسبية محدودة مشدودة إلى الأرض والواقع، بما فيهما من محدّدات وشرائط نسبية، مرهونة للإنسان، وخاضعة لتصوراته الجزئية، وإنما تكون مؤسسة ومبنية ومفسرة بالغائية المتعلقة بالمفارق الكامل والمتعالي، والمطلق الذي هو الله تعالى واجب

1- مرتضى مطهري، فلسفة الأخلاق، ترجمة وجيه المسيّح، ط1، بيروت، مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر، 1999م، ص 9.

2- سورة فصلت: الآية 53.

3- سورة الأنبياء: الآية 16.

4- سورة النحل: الآية 49.

الوجود، وتاليًا، واجب العبادة والعبودية والخضوع. وكلّ الأنبياء والرسل، في كلّ حركة التاريخ، رفعوا ألوية الأخلاق مقرونة بالاعتقاد الديني، انطلاقًا من إيمانهم بأنّ الدين هو أقوى سند للأخلاق والقيم الأخلاقية وللمعايير الخلقية. وانطلاقًا أيضًا من كون الفطرة الإنسانية مصدرًا للأخلاق ومنبعًا للفضائل. ولكنّ الفطرة قد تنحرف في واقع الحياة والتطوّرات الحياتية والمجتمعية، وهنا يأتي الدين ليحذّر ويُنَبِّه، ويحاول إعادتها إلى سكة التوازن الأخلاقي.

نعم، إنّ الإنسان - في فطرته وجبلته الذاتية - مفطور على حبّ الأخلاق الحسنة وما يصدر عنها، وكره الأخلاق السيئة وما يتفرّع عنها. ومهما اختلف الناس، أفرادًا أو أممًا، في تقييم بعض الأفعال وبعض التصرفات، فإنّ ثمة فضائل وأخلاقًا يشتركون جميعًا في حبّها واحترامها؛ مثل الصدق والأمانة والوفاء والإحسان والتواضع والعدل.

وثمة رذائل وأخلاق سيئة يشترك الناس جميعًا في كراهيتها واستهجانها؛ مثل الظلم والعدوان والكبر والكذب والخيانة والأثرة والغدر. فاشترك الناس - بمختلف أجناسهم وأديانهم وأوطانهم وعصورهم وطبقاتهم وأحوالهم - في هذه الميول الخلقية، وتجذّرها في نفوسهم وسلوكهم، دليل واضح على فطريتها وأصالتها فيهم. فلإنسان حاسة خلقية تعمل مثل حواسه الأخرى؛ بل إنّ هذه الحاسة الخلقية تُعدّ من الحواسّ المميزة للإنسان. ولذلك، وُصف الإنسان بأنه «كائن أخلاقي»، أو «حيوان أخلاقي»؛ بل يمكن أن يُقال: إنّ الإنسان هو الكائن الأخلاقي الوحيد، على قاعدة أنّ الإنسان لا يكون إنسانًا مميّزًا عن سائر الكائنات، بغير مثل أعلى يدين له بالولاء<sup>1</sup>.

والأخلاق هنا بالمعنى الديني وبالذات الإسلامي - وحيث أنّ الإسلام هو دين الأخلاق ورسائله رسالة إتمام الأخلاق<sup>2</sup>، والله تعالى امتدح رسوله واصفًا إياه بأنه على خلق عظيم<sup>3</sup> - تأتي لتكوّن أخلاق الشريعة والعقيدة والفكر، وتتميّز بالعباءة

1- توفيق الطويل، فلسفة الأخلاق، ط2، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1999م، ص 17.

2- في إشارة إلى قول الرسول الكريم ﷺ: «إنما بُعثت لأتممّ مكارم وفي رواية (صالح) الأخلاق». (انظر: محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، بيروت، مؤسسة الأعلمي للطباعة والنشر، طبعة عام 2008م، ج 68، ص 382).

3- قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ (سورة القلم: الآية 4).

والبذل، وتحمل في طياتها مكارم الأخلاق. وهي تأتي أيضًا لتكون جرس إنذار أو منظمًا للسلوك والغرائز. ومجمل القوى الشهوية والغضبية عند الإنسان، إذا ما هيمنت واستحكمت، تدفع الإنسان لارتكاب الفواحش وتغرقه في الخطايا، وتدفعه إلى الفوضى والعبثية الحياتية.

وكما أنّ الطّب، من خلال قوانينه ومعادلاته وأدويته وغير ذلك، يعمل على تنظيم قوى البدن المادية، فإنّ الأخلاق تنظّم قوى الرّوح.

وكما أنّ الطّب ليس أساسه الحسن والقبح العقليّين، كذلك الأخلاق ليس أساسها الحسن والقبح العقليّين. فالإنسان له قوى روحية، له غرائز، ولكلّ قوّة منها تكاليف ينبغي على الإنسان أن يعرفها ويغذيها بمقدار حاجتها، من دون إفراط أو تفريط، كما يفعل مع بدنه. وإنّ أهمل قواه الرّوحية، وذلك بأن أعطى لبعضها أكثر من حاجتها وأنقص نصيب الأخرى، وتركها جائعة، فهذا سيحدث الاختلاف والاضطراب، وهذا هو ما يدعى بالأمراض الرّوحية (العقد النفسية).

وهذا الأمر لا يحتاج إلى أن يُبحث، هل أنّه - عقلاً - حسن أم قبيح؟! لأنّ أساس الأخلاق سلامة الرّوح؛ فأساس الأخلاق عند الإنسان أن تكون إرادته قوية، بمعنى أن تكون إرادته متغلبة على عادته، وعلى طبيعته؛ فلو شخص مثلاً أنّ الصلاة هي أحد التكاليف الشرعية التي تجلب له الخير في حياته الدنيوية والأخروية، فإنّ هذا الإنسان يستطيع أن ينهض وقت السحر لأداء الصلاة وتلاوة الدّعاء، والاستغفار، والتضرّع إلى الله، فينهض بسرعة، ولكنّ طبيعته ستقول له: نَمْ واسترخ، وهو لا يزال مأخوذاً بالنّعاس، ويريد أن يستلذّ بالنّوم. فهذا هنا، إذا كانت إرادته قوية، فإنّها حتمًا ستتغلب على طبيعته، وينهض فوراً، ويشرع بأداء عبادته<sup>1</sup>.

إنّ الأخلاق التي يدعو إليها الدّين هي أخلاق الفطرة نفسها؛ لأنّ الفطرة السليمة من عند الله، ولكن الدّين أقوى في الإسناد والدّعم، وترسيخ العمل بمعايير الأخلاق والسلوك الأخلاقي، وهو أيضًا أقوى حتّى من أخلاقيات القيم والأعراف القيميّة الاجتماعيّة التي تتشكل في أيّ مجتمع، وتصبح محلّ تراضٍ وتوافق عام بين أبنائه، يحترمونها ويجلّونها، وتصبح منظومة أخلاقية قانونية لهم.

1- نقد مرتضى مطهري لنظرية نسبية الأخلاق، موقع إشراقات قرآنية، الرابط:

وحتى عندما ينظم أي مجتمع سلوكيات أفراده وعلاقاتهم الذاتية والموضوعية، بالاستناد إلى تلك القواعد الأخلاقية القادمة من التقاليد الأهلية والأعراف الاجتماعية، فإنه لا يمكنه الاستغناء مطلقاً عن قيم المصدر الديني وأخلاقه، لتشكّل داعمًا في التطبيقات الأخلاقية العملية على مستوى نظم العلاقات والتفاعلات بين الناس؛ والسبب يعود إلى كون تلك الأخلاق العرفية - إذا صحّ التعبير - لها في الأساس استمداد من المصدرين السابقين وتأثر بهما، ولكنها تستمد صيغها العملية وتعبيراتها الظرفية من الفكر والثقافة والتجربة البشرية. فهي، من هذه الناحية، تجسّد الخصوصية الأخلاقية للأمم والشعوب، وللعهود والأحقاب التاريخية. ولذلك، نجدها أكثر قابلية للاختلاف والتمايز بين الأمم، وأكثر خضوعاً للتغيّر عبر العصور، ولو بتدرج بطيء في الغالب.

ويُرجع الماوردي تشكّل الأخلاق وانبثاقها إلى أصلين، هما الطبع والتطبع؛ فالأخلاق بعضها خلق مطبوع، وبعضها خلق مصنوع؛ لأنّ الخلق طبع وغريزة، والتخلق تطبع وتكلف. فتصير الأخلاق نوعين: غريزية طبع عليها، ومكتسبة تطبع بها<sup>1</sup>. على أن الأخلاق بنوعها لا تستغني عن المعالجة والرعاية والصيانة. قال بعض الحكماء: ليس شيء عولج إلا نفع وإن كان ضاراً، ولا شيء أهمل إلا ضرراً وإن كان نافعا<sup>2</sup>.

وعند الحديث عن الأخلاق في الواقع المتحرك، علينا أن نُميّز بين وجهين للأخلاق؛ أحدهما نظري، والآخر عملي؛ فالأول يضع الأسس والمبادئ والنظريات التي يستند إليها السلوك الإنساني، والثاني عملي يبحث في التطبيقات العملية لهذا السلوك، داخل كيان عينيّ محدّد.

يعني يجب أن نفرّق بين شكلين أو نمطين للأخلاق:

- الأخلاق الثابتة (الأصول والقيم والمبادئ العليا).

- الأخلاق المتحركة (الخاضعة لتوافقات الواقع).

فالثابتة هي القيم الأصلية التي تعتمد عليها الحياة، ولا بُدّ منها في كلّ زمان

1- أبو الحسن الماوردي، تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك، تحقيق محيي الدين هلال السرحان وحسن الساعاتي، بيروت، دار النهضة العربية، طبعة عام 1981م، ص 4.

2- المصدر نفسه، ص 4.

ومكان، مثل: الصدق، الأمانة، العفة، العدل، المساواة، الحرّية، وما شابهها. أمّا الأخلاق المتحرّكة؛ فهي ليست مبادئ ثابتة، بل متحرّكة بحسب الزّمان والمكان؛ لأنّها تُمثّل نهج العلاقات الاجتماعيّة، وطريقة ممارسة الحياة وتطوّرها. فأسلوب الاحترام أو التّعبير أو إدارة العلاقات السياسيّة أو الاجتماعيّة يختلفان من عصر إلى آخر.

نعم، القيم والمبادئ العليا ثابتة، ولكنّ تحريكها وتطبيقها وتمثّلها في مناهج عمل هو المتغيّر.

إنّ الأخلاق الثّابتة هي القيم الأصيلة التي تتّصل بأصل وجود الإنسان في هذه الحياة، في إيمانه بواجب الوجود وانفتاحه عليه في صفاته وقيمه (نظريّة الكدح الارتقائي)<sup>1</sup>، وفطرته على قيم وصفات المثال الأعلى، وهي التي تعتمد عليها كلّ متعلّقات حركيّة الوجود الإنسانيّ في الحياة بكلّ مواقعها وامتداداتها، ولا بُدّ منها في كلّ زمان ومكان دونما أيّ تغيير في بنيتها ومعانيها وجوهرها. إنّها في النّهاية قيم الله تعالى، خالق الحياة والوجود، التي طالب البشر بتمثّلها وتطبيقها في واقعهم وعلاقاتهم وتفاعلاتهم ومختلف فعاليّتهم الوجوديّة في مستوى الذات والموضوع، مثل: الصدق، الأمانة، العفة، العدل، المساواة، الحرّية، وما شابهها؛ فهي قيم وأفكار صالحة دائماً أبداً، طالما ثمة وجود بشريّ؛ لأنّها ترتبط كما قلنا بالطلق والنّمودج والمثال الأعلى المرتفع الذي هو الله تعالى علّة الوجود والخلق والحياة. فالله تعالى هو أصل الأخلاق وجذرها؛ لأنّه المثال الأعلى والنّمودج المرتفع للإنسانيّة جمعاء في كلّ حركة وجودها الزّمنيّة والمكانيّة؛ لأنّه الخالق والعاطي والعلّة المطلقة.

وأما الأخلاق المتحرّكة؛ فهي ليست مبادئ ثابتة، بل ظلال القيم في حركة التّطبيق؛ أي هي سلوكات ومناهج عمل متحرّكة بحسب الزّمان والمكان، وتختلف من عصر إلى آخر. والقيم والمبادئ العليا ثابتة، أمّا تحريكها وتطبيقها وتمثّلها في مناهج عمل فهو المتغيّر؛ مثال: الصدق، قيمة إيجابيّة مطلوبة دومًا؛ هذا نظريًّا، لكنك - في الإطار العمليّ التّطبيقيّ - لا تستطيع أن تكون صادقًا في كثير من القضايا. فهل عليك - مثلاً - أن تصدق مع عدوك، إذا ألقى القبض عليك في معركة ما لتكشف له عن معلومات سرّيّة تخصّ بلدك وأمنه ومقومات وجوده؟!!

1- في إشارة لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ﴾ (سورة الانشقاق: الآية 6).

بالطبع لا. ما يعني أن حركة تطبيق القيمة في الواقع العملي هي المتغيرة، وهي التي تختلف عن واقع وجودها المعرفي القيمي النظري.

بما يعني، أيضاً، أنه يجب ألا نسجن أنفسنا في داخل هيكل القيمة العليا دوماً؛ لأن ذلك يؤثر سلباً في حركتنا الحياتية ونتاجاتنا العملية. وهذا ما يمكن تسميته في التطبيق العملي بـ«الأخلاق الاجتماعية» أو «الأخلاق العملية» المقارنة للسلوك الاجتماعي اليومي المرتبطة بالحياة الضرورية. وهو بالمحصلة، يأتي نتيجة خبرة تراكمية تنتقل من حين إلى آخر عبر وسائط مختلفة.

ونتيجة هذا التراكم النظري والعملي في الموضوع المتعلق بالأخلاق، نشأ ما يُسمى بعلم الأخلاق، ليكون وسيلة وأداة للعمل بما تقتضيه قواعد الأخلاق ومبادئها ومعاييرها الدينية والبشرية القارة. ويُعرف بأنه العلم الذي يوضح معنى الخير والشر، ويبيّن ما ينبغي أن تكون عليه معاملة الناس بعضهم بعضاً، ويشرح الغاية التي ينبغي أن يقصدها الناس في أعمالهم، وينير السبيل لعمل ما ينبغي<sup>1</sup>. ويُعرف، أيضاً، بأنه العلم الفلسفي الذي يختص بدراسة الأسس أو المبادئ التي بناءً عليها يمكن أن ننسب قيمة أخلاقية (Moral Value) لسلوك ما.

وبهذا، فإن علم الأخلاق في الأصل علم عملي؛ لأن مسائل الأخلاق بطبيعتها تتعلّق بالسلوك الإنساني، ومن ثم فإنها تُعدّ شأنًا من شؤون الحياة العملية. مع أن القدماء نظروا إلى علم الأخلاق على أنه علم عملي، فقط على هذه الأساس، أعني بتصنيف أن موضوع هذا العلم يتعلّق بالسلوك الإنساني.

هذا لا يعني طبيعة الحال أن الأخلاق التطبيقية لا شأن لها بالأخلاق النظرية؛ لأن الأخلاق التطبيقية، وإن كانت لا تجد في الأخلاق النظرية حلاً شافياً مضموناً لمشكلاتها؛ إلا أنها بالتأكيد يمكن أن تسترشد ببعض المبادئ النظرية العامة التي أقرها الوعي الأخلاقي الفطري القائم أساساً على ما أودعه الله تعالى في الإنسان من قابليات أخلاقية.

## 2. الأخلاق في المنظور العلماني:

العالم البشري واسع وكبير، ومنذ أن وُجدَ الناس على هذه البسيطة، وأصبحوا شعوباً وقبائل، انقسموا إلى أمم وحضارات متعدّدة ومختلفة ومتنوعة، لكل منها قناعات وأفكار وعادات وتقاليد، وقيم وأعراف دينية وغير دينية.

1- أحمد أمين، كتاب الأخلاق، القاهرة، مؤسسة هنداوي، طبعة 2011م، ص 9.

يقول تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾<sup>1</sup>.

هذا التنوع الهائل في البنى المجتمعية الفكرية والاعتقادية ومنظومات القيم الأخلاقية لشعوب الأرض ومختلف ملله ونحله، أدى (وسيؤدي بالضرورة) إلى بروز تناقضات واختلافات عميقة في حركة تظهير المصالح بين البشر، تسببت في إشعال نيران التنازع والتدافع المستمر بينهم. وحتى تكون العلاقات القائمة بين هؤلاء الناس -المختلفين في الرؤى والمصالح، وربما في تطبيقات الأخلاق العملية- متوازنة وسلمية غير صراعية، لا بد من وجود سياجات قانونية سامية تنظم تلك العلاقات، وتمنع تحولها إلى مصدر للصراعات العنيفة وإشعال الحروب.

وهذه السياجات الحامية والضامنة للمسؤولية والتوازن السلوكي ذاتاً وموضوعاً، هي القيم الأخلاقية الإنسانية الثابتة والراسخة، والمفترض أن تكون مشتركات قيمة إنسانية بين مختلف أمم البشر ومجتمعاتهم وحضاراتهم. ولكن اختلاف عقائد الناس وتعدد خلفياتهم ومرجعياتهم الفكرية والعقلية والدينية، صعب من التوافق على مرجعية قيمة إنسانية واحدة، ومنظومة أخلاقية متكاملة واحدة، قوامها: الرفق، واللين، والتواضع، والتسامح، والتعاطف، والتواضع، والتعاون على البر والتقوى، وحب الخير للغير، مع التجاوز عن الهنات، والتغافل عن الإساءات، والتماس الأعذار، وتفريج الكُرَبات، ومراعاة مواقع الناس وأقدارهم، ومشاركتهم مشاعرهم في أفراحهم وأتراحهم، وغير ذلك.

وهذا التباين والاختلاف وعدم الاتفاق العملي، لا النظري فقط، على بناء منظومة قيم وأخلاق إنسانية واحدة، دفعت البشرية أثمانه الباهظة من خلال تناقض المصالح وطغيان الجانب السياسي النفعي على حياتهم وعلاقاتهم مع بعضهم بعضاً. إننا نعتقد أن نقطة البدء والانطلاق في وعي المسألة الأخلاقية، وإدراك خلفياتها وتمثلاتها العملية، تأتي من النظرة إلى الحياة والوجود، وطبيعة رؤيتك الكونية - أنت الإنسان أو المجتمع- لأصل الخلق ومعنى الوجود ومبدئه. فالدين الإسلامي يؤكد في نظره ورؤيته الكونية على أن كل مخلوق وكائن من أصغر ذرة (وما دونها) إلى أكبر مجرة (وما فوقها وبعدها) راجع في بدئه وخلقها واستمرار وديمومة وجوده إلى مبدأ فياض واحد؛ هو الله تعالى.

1- سورة الحجرات: الآية 13.

يقول تعالى: ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾<sup>1</sup>.

وهنا تكمن نقطة الخلاف والتصادم مع الرؤية العلمانية<sup>2</sup>، ليس فقط في موضوعة الأخلاق، بل في كل المواضيع المطروحة الأخرى، فلسفية كانت أم سياسية أم اجتماعية وغيرها؛ إذ لا وجود لمطلق أو متعال في الفكر العلماني، ولا حتى غاية كبرى ذات معنى يتطلع إليها الإنسان وينشد تجلياتها القيمية، وما من أمل في وجود حقيقة مستقلة خارج التفكير المادي تكون سنداً أنطولوجياً للأخلاق في حركة الواقع البشري.

وفي ظل هيمنة تفكير علماني كهذا، وغياب المعنى والنظرة المحورية إلى الكون والحياة القائمة على المبدأ الإلهي، والتي يترتب عليها غياب الإيمان بما هو أكثر من المادة والإنسان والتاريخ، يختفي هذا البعد الروحي الأخلاقي عند الإنسان؛ لتصبح الأخلاق مجرد عملية دنيوية مصلحية، تقوم بأهواء الفرد وحرته الشخصية وقناعاته الحياتية، ولو كانت مدمرة وبعثية وغير ذات معنى.

أصل الخلاف العلماني-الإسلامي، إذاً، في قضية الأخلاق وغيرها، فلسفي عميق، له علاقة بالمرجعية (الثقافية والمعرفية) والخلفية الاعتقادية، على مستوى معرفة الغاية من وجود الإنسان في هذه الحياة، والمنطلقات التي يتحرك في ضوئها، وسر معنى هذا الوجود، ولا يعود إلى مقارنات مرتجلة لبعض النماذج السياسية والفكرية النظرية. فعندما نقارن بين العلمانية والإسلام، فإننا نقارن بين فلسفتين؛ إحداهما تستمد جذورها من المادة، وأخرى توازن بين المادة والروح. وعلى مستوى الأخلاق، يكون السلوك الأخلاقي - في ميزان العقل المجرد والمنطق الوضعي العلماني - مجرد واقعة مثل أي واقعة مادية أخرى، ولا يمكن أن يكون له معنى إلا في عالم الإيمان بالله تعالى الذي يتجاوز حدود العقل<sup>3</sup>.

1- سورة الأنعام: الآية 102.

2- تعني العلمانية بأبسط معانيها -ومن دون الخوض الجدلي في سجالاتها الفكرية والسياسية والتاريخية- فصل الدين عن الدولة وعن الحياة العامة، وحضر المسائل الدينية بوصفها علاقة ذاتية (أسيّة) خاصة بين الفرد وخالقه، وعدم اعتماد الدين في المسائل الأخلاقية والحياتية العامة؛ لأنّ الدين -في اعتقاد العلمانيين- «نسبي» الفكر والمبادئ، ويستند إلى قناعة شخصية؛ أي يُقبل عند بعض البشر، ويُرفض عند البعض الآخر. بمعنى أنّها فكرة وآلية تطبيقية حيادية تُجاه الأديان، تؤمن بحرية الاعتقاد والإيمان.

3- عليّ عزّت بيجوفيتش، الإسلام بين الشرق والغرب، ترجمة: محمّد يوسف عدس، بيروت، ←

إنَّ المعاني التي تشير إليها المفاهيم والحقائق الأخلاقية تنطوي على معقوليّة خاصّة تخرق حدود معقوليّة العقل المجرد، ولا يمكن للعقل المجرد أن يدرك هذه المعاني إلا إذا خرج من طور العقلانية المادّية إلى طور العقلانية الدينيّة، أو قُلْ بالتحرُّر من قبضة الحضارة والانفتاح على أفق الثقافة؛ لأنَّ الإنسان كائنٌ ليس ذا طبيعة واحديّة مادّية، كما تدّعي الفلسفة المادّية، وإنما هو - على العكس من ذلك - كائنٌ ذو طبيعة ثنائيّة، تزوج فيها الرّوح بالمادّة، أو تزوج فيها الحضارة بالثقافة.

فالثقافة تُمثّل الجانب الرّوحيّ في الإنسان؛ بحيث تبدأ بالتمهيد السّماويّ بما اشتمل عليه من دين وفنّ وأخلاق وفلسفة، وستظلُّ تُعنى بعلاقة الإنسان بتلك السّماء التي هبط منها.

أمّا الحضارة فلا تُمثّل سوى الجانب العلميّ المادّيّ أو الأدوات والآليّ في الإنسان؛ إذ ليست أكثر من استمرار للحياة البيولوجيّة ذات البعد الواحد، التّبادل المادّيّ بين الإنسان والطّبيعة، استمرار للتّقدّم التّقنيّ، وهذا الجانب من الحياة يختلف عن الحيوان في الدّرجة والمستوى والتنظيم فقط<sup>1</sup>.

هذا وتقوم أخلاقيات العلمنة - إذا صحّ التّعبير - على الأسس والمعايير الآتية:

- الاستناد إلى المرجعيّة النّهائيّة للعلمانيّة والفكر العلمانيّ، وهي مرجعيّة العلم والعقل، أو ما يُسمّى بالعقلانيّة الوضعيّة، في تقرير مبادئ الأخلاق الواقعيّة العمليّة اللّازمة للفرد والمجتمع الإنسانيّ، بما يُحقّق مصلحته بكونه ذاتاً حرّة أصيلة غير مقيّدة بدين أو شرع أو إلزام أخلاقيّ غير وضعيّ، وليس عليها وصاية من أحد سوى القانون الوضعيّ؛ لتكون هذه الذات محور وجود العالم.

- استتباعاً للنقطة الأولى، تصبح قيم الأخلاق، وقوانينها، ومختلف مبادئها، منطلقة من إرادة الإنسان الحرّة، ومن علمه وسيروته الوجوديّة (تجربته العمليّة)، وليس من إرادة الدّين وتشريعاته وأحكامه. تاليّاً، يصبح عقل الإنسان والطّبيعة المرجع في إصدار القوانين الأخلاقيّة اللّازمة لتنظيم العلاقات المجتمعيّة والسّلوک البشريّ، بما ينفي الحاجة للوحي أو النّصّ

← مؤسّسة العلم الحديث، طبعة عام 1993م، ص 177-178.

1- عليّ عزّت بيجوفيتش، الإسلام بين الشّرق والغرب، ص 64-95.

الديني في ذلك. كما أن التزام الإنسان بالقوانين الأخلاقية يشكل حافزاً، انطلاقاً من مسؤولياته الشخصية وتوجهاته العقلانية وإرادته الطبيعية الحرة، وليس من الأوامر الدينية الصادرة إليه. بعبارة أخرى، فإن الأخلاق العلمانية وعلمها وقوانينها باتت لا تستند إلى الدين.

- الأخلاق العلمانية أصبحت تُعبّر في الغرب الحديث - وفي كل المجتمعات التي تأثرت بثقافته وفلسفته - عن الأخلاق الاجتماعية (العرفية) العملية؛ بحيث أن الغاية والهدف منها لا يخرجان عن البعد الماديّ النفعي في تأمين سبل الوصول لتحقيق الرفاه والسعادة الاجتماعية الدنيوية لا أكثر ولا أقل، ولا علاقة لها بشيء اسمه معنى أو آخرة أو غايات عليا، في حين تهدف الأخلاق الدينية الإسلامية إلى تحقيق السعادة الفردية والأخروية.

هذا كله، يعطينا فكرة عن أن الأخلاق في الفكر العلماني نسبية إجرائية، تُعلي من شأن الأنا والذاتية الفردية، وترهن كل شيء لمصلحة الفرد، بصرف النظر عن مدى الضرر والأذى الذي قد يلحق به، نتيجة طغيان هذا النمط من الأخلاق العملية على حياته وسلوكه، والتي تستند على مادية فجّة هي بذاتها نسبية وغير ثابتة بل سيالة ومتغيرة، لم تقدم النفع المباشر والخير الكثير للبشرية في تاريخه الممتد لقرون طويلة، والحروب والصراعات ونهب الثروات والخيرات خير برهان.

إن المشكلة هنا تكمن في كيفية معالجة هذه الأخلاق لقضية العدل والمساواة، والسعي إلى تحقيقها في مجتمعات الأخلاق العلمانية ذاتها، وما إذا كان للعدل قيمة في ظل نسبية تلك الأخلاق؟، وهل للإنسان كرامة حقيقية أيضاً؟ طبعاً، نتحدث هنا عن كرامته، روحاً وجسداً، وليس فقط كرامة مادة الجسد.

إننا نعتقد أن مفاهيم العدل والمساواة والإنسانية وقيمتها لا تتغير مع تقادم الأيام في أي مجتمع بشري؛ لأنها مطلقات بشرية وفطرة عامة، بل هي قواعد الحياة الثابتة. من هنا، فإن المشكلة الكبرى عند كل تلك التيارات والمذاهب والاتجاهات الفكرية والفلسفية العلمانية تكمن في عدم قدرتها بنيوياً ومنهجياً على إيجاد أساس متين للأخلاق، ولحقوق الإنسان، بل حقوق سائر الكائنات (الأحياء أو الأشياء). فعلى (نظرية الاهتمام)، عند «بيري»، ونظرية (الإرادة الحرة) عند «هيجل» (Hegel) ونظرية (أنا) الوجودية؛ ما هو أساس الأخلاق

والاعتراف باهتمامات الآخرين وإيراداتهم وبوجوداتهم<sup>1</sup>. إن هذه النظريات تجعل الذات محور وجود العالم - كما قلنا أعلاه - أما الآخرون، فيصبح وجودهم ثانويًا، إنما يسوّغ وجودهم من خلال وجود (أنا)؛ لأنهم ينفعون، أو لأنه من دونهم لا يجد ثانويًا (أنا) يؤنسه هكذا. وهذا التسويغ، ولو كان مقنعًا، يجعل الإنسان يفضل مصالحه الذاتية على مصالح الآخرين. ويرى أن وجوده هو الأولى والأهم، فيصبح التناقص والصراع سمة العالم، في حين أن الأخلاق بحاجة إلى قوة كبيرة لتسويغها<sup>2</sup>.

والدين، هو هذه القوة الروحية والسند المعنوي المتين والمكين الذي وازن بين الروح والمادة دونما إخلال وطغيان لواحد على الآخر، على عكس الحداثة الغربية - بعلمانيّتها الفجّة - التي أخلّت بهذا التوازن، وقامت بتقوية الجانب المادّي، أو الحضاريّ (العيش والاستهلاك وابتذال الغرائز)، على حساب تفتير جانب الروح، أو الدين، فأنجحت لنا إنسانًا غربيًا مادّيًا غريزيًا يعيش صراعًا داخليًا بين القيم الفطرية الروحية والقيم النفسانية المادّية، أو قلّ يعيش صراعًا داخليًا بين المثل العليا المسيحية والنماذج السياسيّة للمجتمع الذي تطوّرت فيه منفصلة مستقلة عن هذه المثل العليا<sup>3</sup>.

إنّ العلمانيّة - بكونها فكرة ومرجعية رضيت بها دول الغرب وحظيت باهتمام مجتمعاتهم، ويات عقيدة سياسيّة عمليّة لهم، قيمًا وسلوكات عمليّة سياسيّة - ليس لنا معها نقاش سياسيّ عمليّ يخصهم في قضية اختيار مرجعيّتهم الخاصّة بهم، إلاّ عند تحوّلها إلى عقيدة سياسيّة صداميّة ضدّ الآخر المختلف، خصوصًا هذا الآخر العربيّ الإسلاميّ بالذات، في محاولات الدّول التي تتبناها وتدافع عنها، طمس هويّة هذا العربيّ المسلم، الدينيّة التاريخيّة، عبر سياسات الفرض والإملاء التي مارسها ويمارسها كثير من عبدة هذا الغرب في فضائنا السياسيّ العربيّ والإسلاميّ، في سعيهم الدائم لنقل كلّ ما في الغرب من أشكال القيم والسلوكات اللادينيّة،

1- محمّد تقّي المدرسيّ، التشريع الإسلاميّ، مناهجه ومقاصده، طهران، انتشارات المدرسيّ، طبعة عام 1996م، ج 3، ص 134.

2- حسن البلوشيّ، سؤال الأخلاق في الفكر العلمانيّ، مجلّة البصائر، بيروت، العدد 55، ص 140.

3- عليّ عزّت بيجوفيتش، الإسلام بين الشرق والغرب، ص 188.

وفرضها على مجتمعات هذه الأمة؛ بحيث يكون هذا الطمس والتشويه والتّحريف للهوية مقدّمة وتمهيداً (فكرياً) للنّهب والسيطرة والتّحكم بالموارد والثروات. وهذا ما حدث تاريخياً - مع الأسف-، وهو متواصل ومستمرّ إلى أيّامنا هذه بأشكال وأنماط شتى، وتحت غطاء قانوني دولي.

وأما المشكلة بخصوص العلمانيّة العربيّة وأفكارها وقيّمها، ومختلف مذاهب أصحابها - وكلّ ما يرتبط به من اتّجاهات ويخرج عن قادتها من آراء وطروحات - أنّ بعض أتباعها ومروّجيهها، يستهدفون فعلياً استئصال الدّين والأخلاق الدّينيّة من واقع الحياة الاجتماعيّة والسياسيّة، وفي الحدّ الأدنى قيامهم بتأسيس رؤى وأفكار دينيّة لا علاقة لها بالدّين نفسه، على الرّغم من معرفتهم المسبقة باستحالة تنفيذ مثل هذه السياسات الرّعناء الكارثيّة؛ لأنّ الإسلام عميق التّجذّر في ذهنيّة النّاس، وفي خلفياتهم الرّوحية والنّفسيّة والأخلاقيّة والسّلوكيّة، بصرف النّظر عن طبيعة تلك التّمثلات الفكريّة والسّلوكيّة.

كما أنّه دين اجتماعي (سياسي) لا ينفصل في قيمه وأفكاره وأخلاقه ومعاييره السّلوكيّة عن واقع الحياة الاجتماعيّة الخاصّة والعامة للفرد المسلم؛ بل يطالبه (ويأمره) بتمثّل قيم الإسلام وأحكامه وتشريعاته وتطبيقها في كلّ تفاصيل حياته الخاصّة والعامة.

فكيف يمكن والحال هذه، التّوفيق بين الأمر (والشّرع) الدّيني الإسلامي (الإلهي)، وواقع الحياة العلمانيّ الذي يرفض أن يكون للدّين أيّ دور في حياة النّاس والمجتمع ككلّ؟! هنا يقع أصل الصّدّام الفكريّ والعملّي بين فكرة العلمانيّة والدّين الإسلاميّ.

وهذه إشكاليّة كبيرة وخطيرة تدلّنا على مدى هذا الانقسام الحاصل في بلداننا بخصوص فكرة العلمانيّة، بين نخب وتيارات سياسيّة وثقافيّة حاملة بتطبيق العلمانيّة (على عللها وأمراضها الأخلاقيّة والاجتماعيّة في بيئة غير مؤاتية لها)، وبين مجتمعات (رافضة لمعناها ومبناها)، وتعتقد أنّ أوّل ما تستهدفه هذه الفكرة هو عقيدتها الدّينيّة وأخلاقها الإسلاميّة وتراثها الإسلاميّ وأنسجتها التّاريخيّة، مع عدم تفريق تلك النّخب بين معنى الدّين وآليّات تطبيقه العمليّة في الغرب الكنسيّ، وبين معناه وآلية تطبيقه العمليّة في مجتمعاتنا العربيّة الإسلاميّة، ووقوعها في شرك سحب تجربة الغرب مع الدّين إلى مجتمعاتنا؛ إذ أنّ مفهوم (العلمانيّة) - نسبة إلى

العالم أو إلى العالم (الدنيوي أو المذهبي الدنيوي) - تم طرحه في الغرب، في سياق السجلات والمواجهات التي دارت بين الكنيسة ورجالها من جهة، والقوى الزمنية والعلمية من جهة أخرى، نتيجة ادعاء رجال الكنيسة (وعموم مفردات الأكليروس الديني الكنسي) لسلطة الحق الإلهي المقدس. من هنا جاءت حركة العلمنة - خلاصة لجهود الرفض والمواجهة مع الكنيسة القروسطية - لتفصل بين الدين المسيحي والدولة. في حين أن الإسلام بكونه ديناً ليس سلطة روحية ولا بشرية، ولم يحدث أن قامت ضده ثورات وانتفاضات أو حركات معارضة فكرية وسياسية.

ومع الأسف، بقيت تلك النخب مترسة عند حدودها الفكرية ومقولاتها الذاتية العقائدية الأولى المعادية لدين مجتمعاتها، متبينة قوالب فكرية قديمة مغلقة في فهمها وتوصيفها ووعيا لتلك المتغيرات التي أصابت عالمنا العربي في صميمه، وبدأت تستعيد الشعوب من خلالها حيوتها وقوتها ودورها ومكانتها على صعيد الفعل السياسي، والمشاركة في صنع المصائر والمآلات الوجودية. والمشكلة، أن كثيرين من هؤلاء، سبقتهم التحولات والتغيرات المجتمعية، بمختلف مفرداتها الفكرية والسياسية والعلمية، بأشواط عدة، ويقوا جالسين خلف حواجز أو هامهم العقديّة، ومنغلقين في كهوفهم الفكرية، مستخدمين لغة تدّعي القبض على الجوهر المعرفي، وامتلاك الحقيقة لوحدها، ومتخشين حول مجموعة صميمات ورؤى نظرية قديمة ثابتة يسقطونها دوماً على أي أحداث ومتغيرات سياسية ومجتمعية لاحقة، مع أنهم كانوا يتهمون الآخرين بالثبات والانغلاق على الذات لغةً ومفاهيم وتحليلات؛ أي أنهم باتوا يقعون ويغرقون باستمرار في المستنقعات والمطبات الفكرية والمعرفية نفسها التي يتهمون خصومهم بالغرق فيها، بعيداً من الرؤى النقدية العقلانية المتحركة المعروفة. فمن ليس معي فهو ضدي، ومن هو ضدي فقد بات عدواً لي، تصح في حقه كل مقولات التخوين وأقذع ألفاظ التآمر ومصطلحات التزمت العقائدي التاريخي، وكأننا أصبحنا أمام محاكم تفتيش علمانية جديدة.

وهكذا، لم يتقبل المسلمون - ولن يتقبلوا - مصطلح العلمنة لا على المستوى الفكري، ولا على المستوى العملي، بالرغم من تطبيقاته في كثير من بلدانهم التي فرض حكائهم ونخبها «العسكرتارية» السلطوية أيديولوجيات تغريبية لم تلق

التفاعل، ولا الاستجابة المطلوبة للتهوض والتقدم المجتمعي الحقيقي من قبل الفاعل الاجتماعي العربي والإسلامي (وهو شرط موضوعي حاسم للنهضة والتطور والازدهار)، فكان أن بقيت تلك التطبيقات مجرد دعوات هوائية ومشاريع حدائث وتحديثات قشرية نخبوية مكلفة وعقيمة، على الرغم من مرور زمن سياسي طويل على فرضها في بعض مجتمعاتهم التي حكمتها أيديولوجيات مختلفة، ونقول «فرضها» بسبب خصومتها النفسية والعملية معهم؛ إذ أنهم ربطوا - في إرثهم الفكري التاريخي ووعيهم العملي - بينها (بين العلمنة) وبين أفكار وسلوكيات أخرى عدوها مناقضة ومحاربة ومضادة للدين ولقيم الدين ذاته؛ أي أن العلمنة في الوعي الشعبي ما تزال فكرة غير مقبولة وغير مرحب بها، ولا تحظى برضى الناس واحتضان بيئتهم المجتمعية العامة، الأمر الذي دفعهم إلى رفض الانفتاح على مقتضياتها ومتبنياتها ونتائجها الحدائثية العملية الأخرى؛ كونها جاءت لتتصادم وتناقض وعيهم الديني ونسيجهم التاريخي الديني.

وطالما أنها (أي العلمانية) تصدم الوعي الجماهيري المتدين بمقولاتها المعادية للدين والتراث الدين، فلن تجد لذاتها أي موطأ قدم في بيئة العرب والمسلمين. نعم، نحن ندرك أن الحاضر العربي والإسلامي لن يصلح بنيويًا من دون إصلاح طبيعة نظرتنا إلى الماضي المسيطر علينا حاليًا، وربما مستقبلًا، خصوصًا بعد هذا الصعود السياسي للتيارات الإسلامية التي تريد الجماهير العربية الإسلامية إعادتها إلى الساحة بعد فشل تجارب الحكم السابق، وبعد خلو الساحة تقريبًا إلا من هذه الأحزاب الإسلامية التي تُخاطب تاريخ الناس الديني (وهويتهم ومشاعرهم) المغروسة في عمق وعيهم والتزاماتهم الفكرية، وتلامس أخلاقياتهم وقناعاتهم وعقائدهم الإيمانية.

من هنا، لا بُدَّ من العودة إلى هذا التراث الكبير بحجمه المادّي والروحي، وإعادة درسه والتنقيب فيه وقراءته في ضوء تجاربنا وتطوراتنا الزاهنة عربيًا وكونيًا. وهذه العودة لا تعني أن ننساق وراء القديم، وهي لا تعني مطلقًا أن نستعيد التاريخ المنقضي تكرارًا واجترارًا، كما نقول دائمًا، وإنما هي عودة نقدية لواؤها العقل والتفكير الحر «ما حكّم به العقل، حكّم به الشرع»، ومصباحها الواقع والتطورات الكبيرة الهائلة في الزمان والمكان؛ أي أنها عودة عقلانية صرفة تعني رؤية التراث الماضي، في ما هو، وفي جميع أحواله؛ لكي نعرف كيف ننفصل لنغادر ونفارق،

وكيف نتصل لتفاعل ونتعاون، خصوصاً مع ملاحظة أنه لا مجال للحديث عن قداسة الظواهر الطبيعية والاجتماعية؛ لأن الإسلام والمؤسسات الدينية الإسلامية لا تهيمن على المجال العام، ولا تعادي العلم والعلماء، على عكس الغرب الحديث الذي ركز - في فكره وسلوكه - على الربط المحكم بين العلمانية والنهضة العلمية والعقلية؛ أي اشترط إبعاد الدين (المسيحية بالتحديد) عن الساحة؛ لتحقيق النهضة والتطور المجتمعي، وعده شرطاً وجودياً لعملية التحقق النهضوي.

### 3. الاستقرار الأخلاقي الإسلامي وإمكانات تحقيقه:

وردت كلمة «الاستقرار» في المعجم اللغوي العربي القديمة بمعانٍ حسية حقيقية، ومعانٍ مجردة مجازية. فقد قال ابن فارس في المقاييس: القاف والراء أصلان صحيحان يدل أحدهما على برء، والآخر على تمكن؛ فالأول القر، وهو البرء. والأصل الآخر: التمكن. يقال: قر واستقر. والقر: مركب من مراكب النساء. ومن الباب القر صب الماء في الشيء، يقال قررت الماء. القر: صب الكلام في الأذن<sup>1</sup>.

نستخلص مما سبق، أن دلالة قر أو استقر عند ابن فارس تجمع بين دلالات مختلفة: إما دلالة حسية (البرء)، وإما دلالة مجردة (التمكن)، وإما دلالة مجازية؛ القر: صب الماء في الشيء، أو صب الكلام في الأذن. أما الاستقرار في الدلالة الاصطلاحية؛ فهو كما يقول الطاهر بن عاشور: التمكن في الأرض، وهو مبالغة في القرار. وهذا استقرار خاص غير الاستقرار العام المرادف للكون<sup>2</sup>.

والملاحظ عند ابن عاشور أنه انطلق من الدلالة المعجمية الأصلية (التمكن)؛ لينتقل إلى الدلالة الاصطلاحية الخاصة، وهي أن الاستقرار هو الثبات في الأرض؛ وهو استقرار خاص، مميّزاً إياه عن الاستقرار العام الذي يرادف الكون. بعبارة أخرى، ثمة استقراران: استقرار خاص مؤقت، واستقرار عام دائم يحكم الكون والعالم أجمع.

كما ورد لفظ الاستقرار في القرآن الكريم مشتقاً، فقد جاء مرة واحدة فعلاً

1- أحمد بن فارس زكريا، معجم مقاييس اللغة، ص 7-8.

2- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، تونس، الدار التونسية للنشر، طبعة عام 1984م، ج 19، ص 271.

ماضيًا (استقرّ)، وثلاث مرّات اسم فاعل (مُستقرّ)، وعشر مرّات اسم مفعول (مُستقرّ) معرفة ونكرة؛ فيكون مجموع وروده هو أربعة عشر موضعًا في القرآن؛ هذا فضلًا عن صيغ اشتقاقية أخرى مثل (أقررتم، القرار، قرّة أعين، القوارير)، وهذا يدلّ على الحضور المهمّ للمصطلح القرآنيّ المذكور، وعلى تنوّع صيغه الاشتقاقية المناسبة لتعدّد دلالاته؛ بمعنى تناسبت دلالاته المعجمية والاصطلاحية مع دلالاته العامة (التمكّن).

أما الدلالة القرآنية للمصطلح، فقد عرفت تعدّدًا؛ بدا ذلك من خلال فهوم المفسّرين لآيات الاستقرار، ومنها: التّمكّن، الدّوام، والمرجع والمصير، والحكم، والنّهاية. ويستخلص كذلك من مفهوم الاستقرار أنّ ثمة استقرارين: استقرار جزئيّ مؤقت، واستقرار عامّ دائم يتماشى مع الكون والحياة.

أما بخصوص الاستقرار القيميّ الأخلاقيّ، فنعني به ثبات القيم في مضمونها الدّاتيّ؛ أي كما هي في أصلاتها الأولى، مع تغيّر أوجه التّعبير عنها، وتغيّر مظهراتها الشّكلية في آليات السلوك والممارسة الخارجيّة. أمّا مضمونها فثابت وراسخ لا يتغيّر. ولا يمكن أن تستمرّ حياة إنسانية (ولا تستقيم) على نحو منتج وفاعل ومؤثر ومتطورّ ومزدهر، من دون استقرار قيميّ وأخلاقيّ وليس فقط سياسيّ واجتماعيّ؛ لأنّ هذه الاستقرار في القيم والأخلاق هو الذي يمنحنا الهدوء والثبوت، والسّكون والطّمانينة، والأمان في العلاقات والبناء والتّواصل المجتمعيّ.

والاستقرار بهذا المعنى نعمة تقاس بها كثير من الأشياء في حركة واقع النّاس والمجتمع، ووجود هذه النّعمة دافع وسبب للنّجاة الفرديّ والمجتمعيّ في كلّ شيء، مثلما أنّ فقدانه (مثل عيش النّاس في ظلّ التّنازعات والتّوترات والتّناقضات والصّراعات) يؤدّي إلى شلّ كبير في إنتاج النّاس وسيرهم الطّبيعيّ الآمن في حياتهم، وعجزهم عن فعل أيّ شيء، وهذا ما عبّر عنه القرآن الكريم:

﴿وَلَا تَنْزِعُوا قَتَفَشُلُوبًا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَأَصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصّٰبِرِينَ﴾<sup>1</sup>.

واستقرار الفرد في عيشه وعلاقاته وتخطيطه لمستقبله، وانشغاله الآمن - إذا صحّ التّعبير - بتطوير وجوده الأدميّ نحو مواقع أرفع وأرقى تُحقّق له معنى الوجود وسبيل السّعادة الحقيقيّة، لا يمكن أن يتحوّل واقعًا ملموسًا إلا بتوافر أسس وشرائط لا تخصّه فقط كذات فاعلة، بل تخصّ وجوده في المجتمع البشريّ السياسيّ والأهليّ

الذي يعيش فيه وينشط في مختلف مجالاته وجوانبه وسبله وطرائقه. ويأتي على رأسها أن يعيش في ظلّ دولة تتقومّ بالعدل والكرامة والأخلاق الإنسانية، تسعى إلى توفير كافة ظروف تحقيق العيش البشري المتوازن والازدهار المجتمعي السعيد ومتطلباتها، من حيث حصول الناس على حقوقهم، وتأمين حاجاتهم. فأَيّ بلد فيه موارد وخيرات، وهي من حقّ الناس، ووظيفة أيّ سلطة تحكّم، تكمن فقط في أن تشرف، بالقانون والعدل، على توزيع الثروات واستثمارها واستغلالها لصالح الناس فقط، وبما يعود بالنفع العامّ عليهم وعلى الأجيال اللاحقة.

وهذا أمر بحاجة لرجال دولة وأفراد مجتمع ممثلين بالسجاي الأخلاقية والإنسانية، فضلاً عن كونه أيضاً مسألة قانونية وحقوقية بطبيعة الحال. لكنّ الأساس في ذلك، هو الطوية النفسية والأخلاقية للإنسان نفسه في ضرورة تربيته وتنشئته على الفضائل الأخلاقية.

إنّ استقرار القيم والأخلاق الإسلامية (من صدق ووفاء وأمانة وإيثار وعفة ومودة وتسامح وعفو وصفح ورحمة وصبر وقناعة، وغيرها)<sup>1</sup>، تنطلق في ثباتها ورسوخها من كونها مرتبطة بنظام الشريعة وأساسيات العقيدة؛ أي أنها مستندة على أساس ديني إلهي يعلم بخفايا النفس وأسرارها، قوله تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾<sup>2</sup>؛ لتكون هي بنفسها ثابتة وراسخة، فتظهر على شكل حواجز قوية في مواجهة الفوضى والظلم والشر والإفساد، يقول تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾<sup>3</sup>.

وهذا الاستقرار والثبات الأخلاقيّ المُستند على الدين والفطرة ومنهجية الإسلام الأخلاقية، هو الذي يبعث الراحة النفسية والسكينة الروحية في حياة الفرد المسلم.

1- وهذه القيم والفضائل الأخلاقية الإسلامية (الإنسانية)، لها خلفياتها ومحضاتها النصية الدينية (القرآنية والحديثية)، فعن خُلُق العفو والصفح يقول تعالى: ﴿وَإِن تَعَفُواْ وَتَصْمَحُواْ وَتَغْفِرُواْ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (سورة التغابن: الآية 14)، وعن خُلُق الصبر يقول تعالى: ﴿وَاصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (سورة هود: الآية 115)، وعن خُلُق الصدق يقول تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْتُمُوهَا وَاللَّهُ وَكُونُوا مَعَ الصّٰدِقِينَ﴾ (سورة التوبة: الآية 119)، وعن خُلُق الأمانة يقول تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّواْ الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ (سورة النساء: الآية 58)، وعن خُلُق العفة يقول تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ (الشورى: الآية 25).

2- سورة الملك: الآية 14.

3- سورة البقرة: الآية 229.

فالإصرار على الحق والأخلاق الحقيقية والثبات على الالتزام بمقتضياتها في العلاقات الخاصة والعامة، هو السبيل الآمن لتحقيق الاستقرار القيمي الأخلاقي في المجتمع؛ لأنه من دون الاستقامة والثبات على الحق تفوت الثمرة، ولا يصل المسلم إلى الغاية والمعنى. ولا يمكنه التعايش مع الناس بأخلاق أخرى مفارقة بعيدة عن نسيجه التاريخي والعقائدي، مثل الأخلاق العلمانية أو أخلاق العادات والتقاليد. بما يعني أن هذا الدين القائم على تكامل البعدين الروحي الأخلاقي والمادي الحياتي العملي، لم يترك للعقل الحرية المطلقة والمنفلتة في أن يكون هو لوحده وبذاته منبعاً أو مصدرًا وحاكمًا لتحديد منظومة الأخلاق السلوكية التي يجب على البشرية السير في ضوئها؛ لأنه فاعل نسبي يمكن تطويعه، وهو قابل للخطأ والخضوع لمصالح الناس، وقابل أيضًا لكي يسخر نفسه لخدمة الغرائز والقوى الشهوية والغضبية عند الإنسان.

وبطبيعة الحال، لا ينافي هذا ما أقره الإسلام من أخلاق العرب في الجاهلية؛ مثل الكرم، والشجاعة، والغيرة، وغيرها؛ لأن الله تعالى جعل أصلها مرتكزاً في الفطرة البشرية، فما بقي منها على الجادة من دون انتكاس، أقرته الرسالة، بل أكدت عليه ونمته وحددت له مساراته الصحيحة، وما انحرف منها عن الفطرة، أعادته التعاليم الربانية بمسالك التربية المختلفة<sup>1</sup>.

وقد يقول قائل هنا أن ثبات القيمة الأخلاقية الإسلامية، واستقرارها العملي في رسوخها الرباني الفطري، قد يكون عائقاً أمام حركة الفرد المسلم في ممارسته لحياته وعلاقاته، سواء في محيطه الخاص أو العام، بمعنى أن ثبات القيم الأخلاقية التي جاءت في فترة زمنية ماضية، قد لا يتناسب مع متغيرات العصر والحياة، ولا يصلح لمستجداتها وسيورتها في الزمان والمكان.

في الواقع، إن الأخلاق الإسلامية هي أخلاق فطرية إنسانية، وهي أخلاق ربانية، وعلى الرغم من أنها تتسم بالاستقرار والثبات، تتسم كذلك بالمرونة والانفتاح والحركية العملية، بما يجعلها متناسبة مع المتغيرات المختلفة والمتنوعة، ومراعية لقوانين الاجتماع البشري في تطوراتها العملية. فمثلاً، عندما يؤكد الإسلام على قيمة الصدق وخلقه، ويحذر من مغبة الكذب، فإنه لا يقف بهذا الخلق في دائرة

1- عادل مناع، ملامح الإطار الأخلاقي في الإسلام، موقع صيد الفوائد، الزابط:

<http://saaid.org/arabic/694.htm>.

من الجمود والثبات المكلف الذي يصطدم بمصالح الإنسان، والتي تحددها أحكام الشريعة لا الأهواء والطبائع، فتراه يرخّص في بعض المواطنين في الكذب على أساس أنه استثناء محدد، وليس أصلاً راسخاً، ولمصلحة شرعية راجحة كأن تكون في حرب مثلاً، أو أن تسعى في إصلاح ذات بين بين الناس؛ فالمصلحة العليا للفرد والمجتمع المسلم هي الأساس، وهي مصلحة تقوم على الاستقرار الأسري والمجتمعي، وتشكل مقدمة للنهضة والإنتاج والازدهار.

ومن معالم الاستقرار القيمي الأخلاقي في الإسلام أنه جعل الأخلاق واقعية (عملية) ممكنة التطبيق في حياة الفرد المسلم من دون تكلف وتصنع، وإلا فلو كانت مستحيلة التطبيق لبطل الثواب والعقاب، ولانتهت معاني الوصايا والمواظب والتأديبات.

يقول الرسول الكريم، في إضاءة على قابلية تمثل الأخلاق من قبل الفرد المسلم: «إنما العلم بالتعلم، وإنما الحلم بالتحلم، ومن يتحرر الخير يُعطه، ومن يتقى الشر يُوقه»<sup>1</sup>.

وهذا يتأتى - كما قال العلماء - بالصبر عليها، وتكليف التخلُّق بها؛ حتى تصير سجية، وطبعاً مستقرّاً وراسخاً.

## الفكر الحقوقي في منظومة التفكير الإسلامية

### 1. ماهية الحقوق الإسلامية:

قدّم الإسلام رؤيته للحقوق الإنسانية التي تختصُّ بأساس وجود الإنسان في تنظيم شؤونه الفردية والمجتمعية، وعلاقاته وآليات تعامله مع نفسه ومع غيره، في مستوياتها الخاصة والعامّة، وذلك بالاستناد إلى ما ورد في نصوصه من قواعد ومفاهيم وقيم أخلاقية معيارية رصينة تحظى برضى الله تعالى وتنسجم مع مبدأ الفطرة. والغاية في النهاية، صوغ الإنسان المسلم المتكامل والمنسجم في فكره وقناعاته وحركته الوجودية، والقادر على تحقيق العيش السعيد في الدنيا، ونيل ثواب الله تعالى في الآخرة.

لقد أعطى الإسلام، من خلال شمولية تلك الحقوق لكافة مواقع حركة الإنسان

1- محمّد ناصر الدّين الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، القاهرة، مكتبة المعارف، طبعة عام 1995م، ص 342.

الحياتية، نموذجاً اجتماعياً فكرياً وروحياً فريداً لحقوق لا تتعلّق فقط بالإنسان، بل بالخالق العظيم الذي أمرَ بها، ودعا الإنسان إلى التزامها وانتهاجها تعاليم ربّانية في حركته الذاتيّة والموضوعيّة؛ ليكون مقياسُ الموافقة أو المخالفة للإسلام مرتبطاً بمدى انطباق الأفعال (أفعال الفرد) مع منظومة الحقوق.

فقد وردَ لفظُ «الحق» في مواضع ومعانٍ عدّة في القرآن الكريم والسنة النبويّة الشريفة، فقد وردت اسماً من أسماء الله تعالى في قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ يُؤْفِكُهُمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾<sup>1</sup>. وقوله تعالى: ﴿نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنجِيلَ﴾<sup>2</sup>.

وقوله تعالى: ﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ﴾<sup>3</sup>. وقوله تعالى: ﴿مَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾<sup>4</sup>.

وقوله تعالى: ﴿لِيُنذِرَ مَنْ كَانَ حَيًّا وَيَحِقَّ الْقَوْلُ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾<sup>5</sup>. وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾<sup>6</sup>.

والحق هنا هو نقيض الباطل، والنقيض للباطل إنما هو الحقيقة المطلقة والثابتة يقيناً؛ أي الثبوت المطابق للواقع برتبة اليقين، والواجب على من هو عليه؛ أي هو ثابت في نفسه يقيناً، وملزم لمن هو عليه. فالحق لا يعني الثبوت المجرد فقط، وإنما يُضاف إليه لحاظان: أحدهما اليقين، والثاني الإلزام للغير. فإذا أُطلق أُريدَ به هذا المعنى المركب<sup>7</sup>.

1- سورة النور: الآية 25.

2- سورة آل عمران: الآية 3.

3- سورة الأنفال: الآية 8.

4- سورة الأحقاف: الآية 3.

5- سورة يس: الآية 70.

6- سورة الحج: الآية 62.

7- فيصل العوامي، مفهوم الحق، دراسة منشورة على موقع الشيخ فيصل العوامي، ص 11،

الزابط: <https://alawami.org/ar/index.php/post/8754>

تنطلق فكرة الحقوق (الحقوق الفردية الإنسانية) في الإسلام من نقطة أولية، هي عد الإنسان خليفة مكرماً في الأرض، الأمر الذي يقتضي منحه مزايا وخصائص تُناسب وجوده الفاعل من زاوية تكريم الله تعالى له، وبحيث تكون موضع احترام وتقدير عبر وضع مجموعة من المحددات والضوابط والشروط لتجسيدها وتنفيذها ورعايتها.

يقول تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَجْدِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾<sup>1</sup>.

إن التَّكْرِيمَ والتَّفْضِيلَ وعلو المرتبة الوجودية للإنسان، تأتي لأنه مخلوق منظور لمهمة وجودية كبرى، ويجب تأمين شروط نجاحه فيها. ومن أهمها إنزال الرسالات والهداية، والأخذ بيده إلى المنهج الأصح والأمثل، لتأمين مصالحه وضمائها العملي.

إن الله تعالى خلق هذا الإنسان، ونفخ فيه من روحه، وجعله في الأرض خليفة، تكريماً للإنسانية كلها، وجاء ذلك في حوار بديع.

قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾<sup>2</sup>.

وعلى هذا الطريق وضع الإسلام مبادئ ومنهج عمل لتحقيق غاية الخلق، ليكون خليفة مستأماً على الأرض، بما يكفل الحقوق كاملة، ويمنح الكرامة للبشرية جمعاء، فلم توجد شريعة كشرعية الإسلام العظيمة في هذا الأمر، حتى أنها ارتقت فجعلت هذه الحقوق من الواجبات الدينية، وحفظت الحياة الإنسانية، فلم تفرق بين عناصر المجتمع، رجالاً ونساءً، واعتنت بجمهور الناس جميعاً<sup>3</sup>.

وقد تعددت حقوق الإنسان التي كفلها الإسلام، ومنها:

- حق الحياة؛ وهو الحق المقدس؛ فلا يجوز لأحد أن يحرمه أحداً، أو أن ينتهكه،

1- سورة الإسراء: الآية 70.

2- سورة البقرة: الآية 30.

3- مجموعة من المؤلفين، الإسلام وحقوق الإنسان في ضوء المتغيرات العالمية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد 13، تاريخ: 2003م، ص 224، بتصرف.

- يقول سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾<sup>1</sup>.
- حقّ الحرّية؛ الذي يتلخّص في رغبة الإنسان بالتخلّص من كل قيد، وتحرّر ذاته من الانعتاق. والحرّية لها مكانتها التي تجعل جميع الشرائع توليها الاهتمام، وتنوّع الحرّيات، فلا تقتصر على نوع واحد؛ مثل حرّية التدين، وحرّية التعبير عن الرّأي، وغيرها من الحرّيات<sup>2</sup>.
  - حقّ حرّية اختيار الدين؛ وتُجسّده الآية: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾<sup>3</sup>، وحقّ المساواة والعدالة؛ إذ أنّ الدين جاء أساساً لتحقيق العدل بكل أشكاله وأنواعه ومستوياته.

يقول تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾<sup>4</sup>.

والقسط كناية عن العدل، عدل الحاكم وعدل المحكوم وعدل القانون وعدل القضاء، وعدل كلّ ما يتصل بوجود الإنسان وحركته في الواقع. وأيضاً يوجد: حقّ العيش بكرامة، وحقّ التملك والتصرف، وحقّ إبداء الرّأي والمشورة، وحقّ التعليم والتعلم والسكن وغيرها.

يعني ثمة جملة من الحقوق السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والمدنيّة التي أقرّها الإسلام للإنسان، بغضّ النظر عن لونه وجنسه وديانته، أو مركزه الاجتماعيّ. وهذه مساواة حقيقية لم تصل إليها كثير من تطبيقات الأفكار والنظم الوضعيّة في عصرنا الحاضر. فالحقوق في الإسلام حقوق أصيلة أبدية لا تقبل حذفاً ولا تعديلاً ولا نسخاً ولا تعطيلاً، إنّها حقوق ملزمة شرعها الخالق سبحانه وتعالى، وتالياً ليس من حقّ بشر - كائنًا من كان - أن يعطلها أو يتعدّى عليها، ولا تسقط حصانتها الذاتيّة لا بإرادة الفرد تنازلاً عنها، ولا بإرادة المجتمع ممثلاً في ما يقيمه من مؤسسات أيّاً كانت طبيعتها، وكيفما كانت السُّلطات التي تخولها.

والكرامة الإنسانيّة (بكونها أحد أهمّ تجليات الحقوق) تستوجب - في نظر

1- سورة الإسراء: الآية 33.

2- محمّد كمال الدين جعيط، الإسلام وحقوق الإنسان في ضوء المتغيّرات العالميّة، مجلّة مجمع الفقه الإسلاميّ، الرياض، طبعة عام 2012، ص 12-13.

3- سورة البقرة: الآية 256.

4- سورة الحديد: الآية 25.

الإسلام - حقوقاً كثيرة (للفرد)، منها: حقُّ الله ورسوله، وحقُّ الحياة الكريمة، وحفظ النفس، وحقُّ حرِّية الاعتقاد الديني، وحقُّ حرِّية الفكر والتفكير (الحرِّية الشخصية)، وحقُّ التملك والكسب، وحقُّ الوالدَيْن، وحقُّ الأولاد، وحقُّ الأقارب، وحقُّ الزوجين، وحقُّ الولادة والرعاية، وحقُّ الجيران، وحقُّ المسلمين عامَّة، وحقُّ غير المسلمين<sup>1</sup>.

## 2. ماهية الحقوق العلمانية الحديثة:

الحقُّ في الفكر الوضعي مُختلفٌ اختلافاً جذرياً عن الحقِّ في الفكر الإسلاميَّ لجهة الأساس والفضاء المعرفيِّ والفلسفيِّ الحاكم والموجه؛ فالعلمانية ترى أنَّ الحقَّ لا خلفية دينية له، ولا علاقة له بالرؤية الدينية للكون والحياة والإنسان، إنَّما هو ثمرة تفكير ووعي اجتماعي بشري عبر سيرورة تاريخية، أدت في المحصلة إلى تمكّن الإنسان من الوصول لحقوقه بعد مسيرة طويلة من الكفاح والنضال والمثابرة العقلية والعملية. تأتي هذه اللفتة الفكرية لنخب الفكر الوضعي نتيجة المناخ الفلسفي القائم على فكرة الحق الطبيعي ومحورية الفرد الإنساني وتأليه فردانيته إذا صحَّ التعبير، والتعامل معه على أنه فرد حرّ مستقل عن كل المرجعيّات غير العقلية والعلمية.

هذه الرؤية النظرية الوضعية لمسألة الحقوق تستمدّ جذورها من مفهوم القانون الطبيعي الذي ترتبط به ارتباطاً جدلياً؛ فالحقوق الطبيعية للإنسان؛ مثل الحياة والحرية والمساواة، هي تشريع للقانون الطبيعي، بعده مصدراً أساسياً للحقوق الثابتة للأفراد. ومفهوم الحق الطبيعي تعبير قانوني لرؤية فلسفية تبلورت في القرن الثامن عشر<sup>2</sup>، ينادي بأنَّ للفرد في آدميته حقوقاً يستمدّها من طبيعته، وهي ثابتة لا تُنتزع، ويُفترض ألا تُنتزع من أيِّ فرد، وهي حقوق لا يمنحها المجتمع المتمدّن، وإنَّما يعترف بها ويُقرّها، بتصنيفها شيئاً نافذ المفعول في العالم أجمع، ولا تستطيع أيُّ ضرورة اجتماعية أن تسمح لنا أن نلغيها أو نهملها<sup>3</sup>.

1- عوَّاد يوسف، حقوق الإنسان في الحياة التربوية، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، طبعة عام 2008م، ص 55.

2- عبد العالي المتقي، مفهوم الحق الطبيعي وفلسفة حقوق الإنسان في الفكر الغربي مقاربة أولية، موقع مؤسسة مؤمنون بلا حدود، تاريخ النشر: 2017/12/29م، الرباط: <https://www.mominoun.com/articles>.

3- صفاء الدين محمّد عبد الحكيم، حقُّ الإنسان في التنمية الاقتصادية وحمايته دولياً، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، طبعة عام 2005م، ص 34.

ويتأسس مفهوم الحق الطبيعي في التصور الحديث على جملة أسس، بلورتها كل الأدبيات الأولى لحقوق الإنسان في الفكر الغربي منها:

- مساواة الجميع في هذه الحقوق، حيث أن للطبيعة قوانينها التي يخضع لها كل إنسان، فالجميع متساوون مستقلون، وليس لأحد أن يسيء إلى أخيه في حياته أو صحته أو حرّيته أو ممتلكاته<sup>1</sup>.
- أن الحقوق الطبيعية للأفراد سابقة على الوجود القانوني والسياسي؛ لأن الأفراد يولدون بحقوقهم الطبيعية، وعند نشأة المجتمع المتمدّن يأخذون معهم حقوقهم الطبيعية إلى وضعهم المدني التعاقدية<sup>2</sup>.
- أن الحقوق الطبيعية تقتضي عدّ الحرّية أساس الوجود الإنساني.

ومع أنّ الفكر الإسلامي لا يعارض المبادئ الحقوقية الإنسانية (الوضعية) من الناحية الذاتية، بأنها حقوق طبيعية لصيقة بالإنسان تظل موجودة معه، وإن لم يتم الاعتراف بها أو انتهكتها سلطة ما، لكنّه يربط الحق بالغاية والمعنى والآخرة، ويعيدها إلى مصدرها الأولي ونبعها الأصلي الإلهي لا الطبيعي، وهو كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، في حين أنّ مصدر تلك الحقوق في القوانين والمواثيق الدولية هو المنطق الوضعي أو الفكر البشري، أي أعمال العقل العملي.

### 3. آليات تحقق الحقوق في واقع حياة الفرد والمجتمع:

في الواقع، إن إصلاح أخلاق الناس لا يكون فقط بالمواعظ والنصائح المجردة؛ لأنّ سوءها ناجم عن خلل في ظروفهم وأوضاعهم، وليس نتيجة خلل في نفوسهم وذواتهم وفطرتهم؛ ولهذا تغيير الأخلاق ليس هو فقط المقدمة لتغيير الظروف والأوضاع؛ بل تغيير الظروف والأوضاع يجب أن يواكب عملية إصلاح الأخلاق التي لا تتم إلا بالحقوق وضمان تجسدها وتحقيقها.

ولا يمكن أن تتجسد الحقوق في أيّ مجتمع من دون ضمانات قانونية تحميها في سيرورة التطبيق العملي؛ إذ لا يكفي أن نتحدّث وننظر عن الحقوق وأهمّيتها،

1- جون لوك، الحكومة المدنية، ترجمة محمود شوقي الكيال، القاهرة، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، لا تاريخ، ص 15.

2- عبد العالي المتقي، مفهوم الحق الطبيعي وفلسفة حقوق الإنسان في الفكر الغربي-مقاربة أولية، نقلاً عن: دينيس لويد، فكرة القانون، ترجمة سليم الصويص، سلسلة عالم المعرفة الكويتية، الكويت، العدد 47، تشرين الثاني 1981، ص 78.

ولا يكفي أن نقول إنَّ الإنسان مُكرَّم وحرّ، ونقف عند هذا الحدّ، وأن نستنتج أن له الحقّ في أن يفعل ما يشاء، فتلك هي الفوضى بعينها، أو من حقّه أن يحيا كيفما أتفق؛ بل لا بُدَّ من تقنين هذه الحقوق، أعني وضعها في صورة قوانين مُحدّدة قابلة للتّفيذ ومرعيّة الإجراء. فالحرّيّة هي ما تُجيزه القوانين، كما قال «مونتسكيو» (Montesquieu) بحقّ، عندما توضع الحقوق في قوانين تصحح موضوعيّة، وتنتفي منها صفة الذاتيّة، فلا يستطيع أحد أن يُفسرها على هواه. ومعنى ذلك، أنّها لا بُدَّ من أن تلتحم في نسيج اجتماعيّ عامّ يُنظّم سلوك الجماعة.

وعلى هذا الأساس، نلاحظ أن الحقّ إن كان معطى طبيعياً يتجسّد في كونه مثلاً أخلاقياً، فإنّه لا يصبح ذا قوّة إلزاميّة إلّا حينما يجري تقنينه، والتّواضع عليه بكونه حقّاً؛ لكي تكون له قوّة إكراهيّة (إلزاميّة)<sup>1</sup>؛ أي أنّ القوانين النّاطمة للدّولة هي التي تصون الحقوق.

إنّ حماية هذه الحقوق الفرديّة وضمان تنفيذها لا يتحقّق سوى بإخضاع سلطات الدّولة للقانون؛ لأنّ السّلطات الحاكمة التي تُدير دفة الدّولة بما هي مؤسّسات وهياكل إداريّة، قابلة للعسف والاستبداد والتحكّم بآليات تنفيذ الحقوق. أصلاً، بالأساس لم توجد فكرة الدّولة القانونيّة<sup>2</sup> إلّا لضمان الحقوق ومراعاة تنفيذها وحمايتها، وكفالة تمتّع الأفراد بها.

طبعاً، وردت تعريفات عدّة لمصطلح «دولة القانون»، ومنها تعريف الفقيه «جان ريفيرو» (Jean Rivero) الذي عرّفها بأنّها: «الدّولة التي تكون فيها السّلطة العامّة مُقيّدة بالقاعدة القانونيّة التي تلتزم باحترامها، وتهدف إلى حماية المواطن من التعسف»<sup>3</sup>.

وعرّفها «جوسلين سيزاري» (Jocelyne Cesari) بأنّها: «الدّولة التي تكون

1- الزّاهيد مصطفى، الأسس الفلسفيّة لمفهوم الحقّ، الشّرق الأوسط، تاريخ النّشر: 2016/12/31م، الزّابط: <https://aawsat.com/home/article/817596>.

2- عتو رشيد، تجسيد دولة القانون ضمان لحماية الحقوق والحريّات، المجلّة الجزائريّة للحقوق والعلوم السياسيّة، المجلد6، العدد2، 2021م، ص 401.

3- Abderrahim Fatahine, L'apport de la constitution algérienne de 1989: L'instauration de l'Etat de droit, Mémoire présentée pour l'obtention du magistère, Faculté de droit et des sciences administratives, Université d'Alger, 2001-2002, p. 5.

فيها القواعد القانونية سارية على الحكام، ومقيّدة لسلطاتهم باسم الاعتراف بالحريّات العامّة وحقوق الفرد»<sup>1</sup>.

ولعلّ أفضل تعريف جامع لها هو ما نصّت هيئة الأمم المتّحدة في أحد تقاريرها على: «أنّ مفهوم سيادة القانون هو لبّ مهمّة المنظّمة. وهو يشير إلى مبدأ في الحكم يكون فيه جميع الأشخاص والمؤسّسات والكيانات العامّة والخاصّة، بما في ذلك الدّولة ذاتها، مسؤولين أمام قوانين صادرة علناً، وتطبّق على الجميع بالتساوي، ويحتكم في إطارها إلى قضاء مستقلّ، وتتّفق مع القواعد والمعايير الدّوليّة لحقوق الإنسان، ويقتضي هذا المبدأ كذلك اتّخاذ تدابير لكفالة الالتزام بمبادئ سيادة القانون، والمساواة أمام القانون، والمسؤوليّة أمام القانون، والعدل في تطبيق القانون، والفصل بين السّطات، والمشاركة في صنع القرار، واليقين القانوني، وتجنّب التّعسف، والسّفافية الإجرائيّة والقانونيّة»<sup>2</sup>.

وتقوم دولة القانون المعنيّة بتطبيق الحقوق والحريّات وضمن تنفيذها، على قاعدة المشروعيّة السياسيّة؛ أي الرّضى الشعبيّ الطّوعيّ عنها، وتبني سياسياً وإجرائياً على وجود دستور للدّولة، بعده أصل أيّ نشاط وفعاليّة قانونيّة تمارسها الدّولة، ومبدأ التّدريج في القوانين، ومبدأ المراقبة والمحاسبة والمساءلة الدّوريّة، ومبدأ الفصل بين السّطات، وهو يعني أن توجد سلطة تتولّى مهمّة التّشريع وسلطة تتولّى وظيفة التّنفيد، وسلطة تتولّى وظيفة القضاء، وغيرها، بما يُحقّق مبدأً آخر وهو تداول السّطة مع ثبات الدّولة في مؤسّساتها وهياكلها الإداريّة.

إنّ دولة المواطنة والحكم الصّالح (الرّشيد) هي دولة القانون والعدل والمؤسّسات؛ دولة القيم والحقوق، لا دولة الشّخص والفرد. وهي البناء السياسيّ العمليّ الأضمن والأكثر فعاليّة لضمان وصول الفرد إلى حقوقه الجوهريّة كاملة من دون منّة من أحد. وهي دولة العدل التي تعمل على الاستغلال الأمثل لكافة الموارد البشريّة والطبيعيّة والماديّة بما يخدم الشّعب والدّولة، ويُسهّم في ازدهار المجتمع وسعادته ورفاهيته.

1- Jocelyne Cesari, L'Etat de droit en Algérie : Quels acteurs et quelles stratégies? L'Etat de droit dans le monde arabe, CNRS édition, Paris, 1997, p. 257.

2- انظر: الأمم المتّحدة، تقرير الأمين العام للأمم المتّحدة، (s/2004/616) النسخة العربيّة، وهو بعنوان: سيادة القانون والعدالة الانتقاليّة في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع، المحال على مجلس الأمن المنعقد في جلسته بتاريخ 23 آب 2004م، ص 5-6.

إن دولة الحقوق هي الدولة التي تبني مؤسساتها على أسس تشاركية تعددية ديمقراطية، محورها حقوق المواطن الذي يشكل شريكاً أساسياً في صناعة القرار والمصير.

### صناعة الفرد الأخلاقي وتمكينه حقوقياً

لا شك في أن للأخلاق دوراً نوعياً في بناء شخصية الإنسان المتوازن والعاقل في سلوكه وتصرفاته مع نفسه، ومع محيطه الذاتي والموضوعي، وقد وضع الإسلام الأخلاق في مكانة سامية على هذا الصعيد؛ إذ بنى مجمل منظومته التشريعية والعقيدية عليها، حتى أنه جعل حسن الخلق من الإيمان، في ضرورة أن يفتح عليها الفرد المسلم من خلال القواعد التي وضعتها الرسالة الإسلامية، والعمل على بلورتها تطبيقياً في واقع الجماعة والأمة ككل، بعد تركيزها في النفوس، وتركيزه الإنسان وتربيته وتوجيهه نحو قيم الخير والعدل والإحسان.

يقول تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ۝ وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا ۝<sup>1</sup> ﴾

ويقول أيضاً: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ۝ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ۝<sup>2</sup> ﴾

وقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ۝<sup>3</sup> ﴾

وقوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَأَنْفَضُوا مِنْ حَوْلِكَ ۝<sup>4</sup> ﴾

وقوله تعالى: ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ۝<sup>5</sup> ﴾

وقوله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ۝<sup>6</sup> ﴾

1- سورة الشمس: الآيتان 9 - 10.

2- سورة الأعلى: الآيتان 14 - 15.

3- سورة القلم: الآية 4.

4- سورة آل عمران: الآية 159.

5- سورة الأحزاب: الآية 21.

6- سورة الجمعة: الآية 2.

وقول الرسول الكريم ﷺ: «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق»<sup>1</sup>.  
 وقول أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام: «لا تُخلقوا أولادكم  
 بأخلاقكم فإنهم خلِقوا لزمانٍ غير زمانكم»<sup>2</sup>.  
 لكن تركيز الإسلام على بناء شخصية المسلم من خلال الأخلاق، التي عدّها  
 جوهر الدين وعلامة الإيمان، لا يعني عدم اهتمامه وتركيزه على أثر الحقوق  
 الفردية في تركيز معايير القيم والأخلاق أكثر في الواقع المجتمعي للفرد المسلم؛  
 لأن العلاقة بينهما تكاملية.

فقد خلق الله تعالى الإنسان وأكرمه بالعقل، ووفّر له سبل العيش وموارده،  
 ومسالك الحياة المفتوحة أمامه تهيئةً لإقامة مجتمعات الحق والعدل والحرية  
 والكرامة الإنسانية، ولكن هذا الإنسان طغّت عليه مصالحه وأنايياته، واستغرق في  
 خصوصيته وجزئياته ونزعاته الأولى، فتضخمت ذاته، وتجرّب في سلوكه، وعلاقاته  
 مع نفسه ومع غيره، وعدّ نفسه محور الوجود كلّه. نسى الله أنسائه الله نفسه،  
 ونسى أيضاً معنى الوجود وقيمة الحياة وهدف الخلق. وكان بديهياً أن يفضي هذا  
 المناخ من تناقض المصالح وهيمنة الأهواء، وتالياً شيوع الحرمان والتجبر والظلم  
 والتفاوت والتمييز والإفساد، إلى اشتعال بؤر الصراعات وتفجّر حركة العنف في  
 المجتمعات البشرية.

نعم، إنّه الظلم والتكبر والهوى النفسي، وانتشار المظالم وتضييع الحقوق في  
 كثير من أمم العالم وحضاراته، على الرّغم من وجود الرّسالات والرّسل.  
 وفي مواجهة هذا الواقع، بقيت القيم الدينية المعيارية هدفاً أسمي للمسيرة  
 البشرية، على الرّغم ممّا خالطها من شوائب وتأويلات، وما اعترى تطبيقاتها من  
 ثغرات وأمراض وتعقيدات عملية؛ إذ كان يُدعى لها على أعلى المستويات والأصعدة  
 الفكرية وغير الفكرية. كما بقيت الحقوق، بالمعنى السلوكي، شبه معدومة في كثير  
 من حضارات العالم ومجتمعاته، على الرّغم من تمكن بعض تلك الحضارات من

1- حديث صحيح، ورد في كثير من المظان التاريخية الموثوقة.

راجع: محمّد بن سعد الزّهرري، الطبقات الكبرى، مكتبة الخانجي، القاهرة، طبعة عام  
 2001م، ج 1، ص 192.

2- محمّد الزّيشهري، موسوعة الإمام علي عليه السلام في الكتاب والسنة والتاريخ، القاهرة، دار  
 الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة عام 2001م، ج 10، ص 236.

إعطاء الحقوق قيمة أكبر من حضارات ومجتمعات أخرى.

ولعلّ التناقض الأكبر الذي وقع في كثير من مجتمعاتنا العربيّة والإسلاميّة، هو عدم الاهتمام العمليّ الحقيقيّ، لا النظريّ، بمنظومة الحقوق الفرديّة الإنسانيّة. مع العلم، أنّ هذا الفرد-الإنسان هو موضوع التّطبيق الأخلاقيّ، ما يقتضي الاهتمام به وتهيئة ظروف ومناخات نجاح عمليّة بنائه أخلاقياً، في مواجهة ظروف حياة وعيش قاسٍ ومعقّد ومتداخل ومتشابك الرّؤى والأفكار، ومتضارب المصالح، تهيمن عليه قوى طغيانيّة شهويّة ليس سهلاً التّعاطي معها فقط بالمواعظ والتّحشيد الفكريّ المضادّ.

ومن خلال مراجعتنا للتّراث الدينيّ عموماً، وللعقائد الدينيّة والأديان، ومنها ديننا الإسلاميّ، نجدتها غنيّة بثقافة القيمّ والحقوق على الصعيد الكلاميّ النظريّ، لكنّها تبدو فقيرة بها - مع الأسف - على الصّعيد العمليّ التّطبيقيّ، إلا ما رحّم ربّي.

وقد أفضى هذا الواقع العمليّ الفقير بالحقوق الفرديّة إلى انكشاف الفرد المسلم، وتعرّيه أمام أزمات الواقع وطغيان السّلطات القائمة النّازعة تاريخياً إلى تكبيل هذا الفرد وتقييده بقيّمه، وسحب البساط الحقوقيّ من تحته، إذا صحّ التعبير.

من هنا أهميّة حديثنا عن موضوعة الحقوق بالتّوازي مع القيمّ والأخلاق الإسلاميّة، وهي تُشكّل - في نظري - مرحلة سابقة للتّطبيقات القيّميّة، بل يمكنني القول إنّها أهمّ من القيمّ في نقطة اشتغالها الأولى؛ لأنّها هي الطّريق التي يجب تعبيدها للوصول إلى احترام النّاس للقيمّ الدينيّة والإنسانيّة، والأخلاقيّات الخاصّة والعامّة.

إذ كيف يمكن أن تُقنع إنساناً جائعاً ومحروماً ومظلوماً، ولا يملك قوت يومه، بأنّ عليه أن يكون أخلاقياً ومطبّقاً للقيمّ الدينيّة وملتزمًا بحدود الأصالة الأخلاقيّة وضوابطها ومعاييرها؟

ولهذا، علينا اليوم التّركيز، أيضاً، على عدم الفصل بين موضوع الحقوق، وإنتاج فرد مسلم ملتزم واقعيّاً - بلا ضغط ولا تكلف - بالفضائل الأخلاقيّة؛ أي إنشاء مدخل لنشر القيمّ وتطبيقها فرديّاً ومجتمعيّاً.

منذ أن خُلِقَ الإنسان على هذه البسيطة، وبدأت مسيرته تكامله العقليّ، وتوازن وعيه وانضبط سلوكه الحياتيّ، منطلقاً لتدبير معاشه، ونظّم أموره، وتأسيس مختلف

مواقع وجوده وشؤونه، وعلاقاته الخاصّة والعامة، كانَ الدّينُ، وهو فطرة بشريّة جوائية، ملازمًا ومرافقًا لهذا الإنسان، كما كانت الأخلاقُ والقيمُ الدّينيّة، بصرف النّظر عن نوعيّتها ودرجاتها وتكاملها، مواكبةً لفعله وحركته من حيث بحثه الدّائم عن معنى لوجوده وأفعاله، ومدى مطابقتها لوعيه الدّينيّ ولقيَمِ الأخلاق أو مناقضتها لها!

ويمكن من خلال مراجعة بسيطة لتواريخ حضارات ومجتمعات سابقة، أن نتعرّف إلى كثير من تلك التّطبيقات الأخلاقية الاجتماعيّة العمليّة التي سادت في تلك الأزمان الغابرة، بحيث تبدو اليوم مقزّزة ومستنكرة وغير أخلاقية بالمطلق. وما نحن نرى اليوم، ونُعابن بأُمّ العين، هذه الحملات السياسيّة والإعلاميّة والاجتماعيّة المدافعة عن حقوق المثليين، التي ترفع ألويتها كثير من مجتمعات الغرب؛ بل ويعدونها أخلاقية يجب صيانتها ورعايتها بالقوانين والأنظمة الدّستوريّة الصّارمة؛ أي أن الموضوع برّمته ارتبط بطبيعة النّظم والقوانين، وآليات التّطبيق الاجتماعيّة التي أنتجت المجتمعات البشريّة في مسيرتها الحيّاتيّة، ورسّخت شؤونها بناءً عليها.

نقول هذا الكلام، طبعًا، مع قناعتنا الرّاسخة بأنّ الأخلاق والقيَم لا يمكن أن تغيّر أحوال البشر وطبائعهم وأمزجتهم وأهواؤهم، وهي لا تخضع للقوى الشّهويّة والغضبيّة البشريّة. فالعدل، هو أرقى وأعلى وأهمّ قيمة أخلاقية، وهذا أمرٌ ثابت وراسخ عبر كلّ العصور والأزمان والتّواريخ؛ لأنّه هو قيمة بذاته، ويستمدّها من علّة الكون وخالق الوجود، الله العادل المطلق في عدالته.

وقد لاحظنا أيضًا، على سبيل المثال، أن رسالة الحقوق للإمام عليّ زين العابدين عليه السلام<sup>1</sup>، ركّزت في كلّ أفكارها وطروحاتها على موضوعة الحقوق، وضرورة

1- وهي من أهمّ معالم تراث الإسلام في التّنظير الفكريّ والمعرفيّ للمسألة الحقوقيّة. وقد اتّفقت المصادر والمطابن التاريخيّة الحديثيّة على نسبة هذه «الرسالة-الكتاب» إلى الإمام عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام. وجاء هذا التوثيق والإسناد في رواية أبي حمزة الثمالي (ثابت بن دينار الشّهير بابن أبي صفية الأزديّ الكوفيّ)، صاحب الدّعاء المشهور باسمه الذي يُتلى في أسحار شهر رمضان المبارك، وقد توفّي عام 150 للهجرة، وهو التقى خلال حياته بالأئمّة، السّجّاد والباقر والصادق والكاظم عليهم السلام. وقد ذكر النّجاشي في رجاله أنّه كان من خيار أصحابنا وثقاتهم ومعتمديهم في الزّوايا والحديث، وروى عنه العامة.

انظر: أحمد بن عليّ النّجاشي، رجال النّجاشي، تحقيق موسى الشّبيريّ الرّنجاني، قم، مؤسّسة النّشر الإسلاميّ، طبعة عام 1997م، ص 115، رقم 296.

وقد نَسَبَ الرّسالة (الكتاب) إلى الإمام السّجّاد النّجاشيّ باسم «رسالة الحقوق» عن عليّ ←

تهيئة الظروف أمام المسلم لنجاح سلوكه الأخلاقي والالتزام بمعايير الأخلاق وقيمتها. فالحقوق هي التي توازن شخصية الفرد، وتسهم في صوغه صوغاً وجودياً فاعلاً ومنتجاً من داخله قبل خارجه. إذ أن المحتوى الداخلي للإنسان هو القوة المحركة والدافعة له في حركة الحياة، وعندما يكون هذا المحتوى طيباً وجميلاً وقائماً على التوازن ومقتضيات الفطرة السليمة، لا بُدَّ من أن تكون حياة الإنسان الخارجية، في علاقاته وتعاملاته، إيجابية وحسنة ومنتجة، تُحقق له السلامة والسعادة المنشودة. وهذا أمرٌ لا يتحقق إلا في ظل الحقوق الفردية والمجتمعية ومناخها، وضرورة تمثيلها في حركة الفرد.

لقد أدرك الإسلام هذه الثغرة النفسية والسلوكية؛ ولهذا كان يؤكد على ضرورة أن يحوز الإنسان على حقوقه وعلى رأسها حق الحرية، ليس بمعنى أن يتحرر الإنسان من قيود كل شيء؛ ليصبح خاضعاً لأهوائه وقواه الشهوية والغضبية؛ بل بمعنى أن يُحرر نفسه من هيمنة العبوديات المصطنعة من خلال التوجه لحق الله تعالى في مواقع عبوديته، ليكون أساساً لتحقيق الحرية الحقيقية، والانطلاق إلى مواقع المسؤولية الحياتية، فيكون حرّاً في كل حياته من خلال عمق عبوديته وخضوعه للخالق العظيم.

يريد الله تعالى من الإنسان العبودية الكاملة له، وهو حقٌّ لله الخالق وواجبٌ على الإنسان المخلوق؛ ليطلق له حرّيته الكاملة المسؤولة التي لا يمكن فصلها عن

← بن الحسين (عليه السلام)، ثمّ أسند روايتها إليه. لكنّ المنقول عن الكلينيّ أنّه أوردّها في ما جمعه باسم «رسائل الأئمة (عليهم السلام)»، ما يدلّ على كون الكتاب (رسالة) بعثها الإمام (عليه السلام) إلى بعض أصحابه.

انظر: الميرزا النوريّ، مستدرك الوسائل، تحقيق مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ط1، إنكلترا/لندن، عام 1987م، ج 11، ص 169.

وروى هذه الرسالة، أيضاً، المتوكّل بن عمير، وينتهي سندّها إلى الإمام محمّد الباقر (عليه السلام)، وزيد الشهيد بن الإمام عليّ بن الحسين عن أبيهما عليّ بن الحسين (عليه السلام).

وقد ورد نصّ الرسالة في كتاب «الخصال» للشيخ الصدوق. راجع: محمّد عليّ القميّ، الخصال، تصحيح وتعليق عليّ أكبر غفاريّ، قم، مؤسسة النشر الإسلاميّ، طبعة عام 1982م. وفي كتاب تحف العقول لأبي شعبة الحرّانيّ.

راجع: الحسن بن عليّ بن شعبة الحرّانيّ، تحف العقول عن آل الرسول، تقديم وتعليق حسين الأعلميّ، ط7، بيروت، مؤسسة الأعلميّ للطباعة والنشر، 2002م، ص 184. وألقيت على الرسالة شروحات عدّة، كما أنّها تُرجمت إلى لغات عدّة.

الالتزام الإنساني نحو الله، والقبول بولايته، والتسليم له ولحاكميته الكلية التكوينية والاعتبارية.

ولعلَّ الشاهد الأكبر يكمن في هذه الرسالة الحقوقية العظيمة التي أبدعها وارث النبوة في عصره الإمام عليّ زين العابدين السَّجَّاد عليه السلام، من حيث أنها رسالة عملية واقعية تُخاطب العقل والعاطفة بنفس ووجدان إنساني متَّصل وعميق، من أجل بناء نظام إنساني وفقاً لمنهج عقلاني متوازن، بما يجعله قادراً على أن يُحرر طاقات الإنسان الذاتية الهائلة، ويُفجرها في الواقع العملي إنتاجاً وعطاءً، وحركة إيجابية خيرة مستمرة. وهذه هي القيمة الأكبر التي يمكننا استنتاجها من رسالة الحقوق، وهي قيمة العدل، عدل الإنسان مع نفسه، ومع غيره، ومع كل مفردات الحياة من حوله.

يقول تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾<sup>1</sup>.

فالله تعالى يؤكد في الآية على أن هدف الأديان كلها، وغاية إرسال الرُّسل والأنبياء كلهم، تكمن في إحقاق العدل وإقامة مجتمعاته ودوله في تحرير الإنسان والمجتمعات والحضارات من الأغلال والقيود التي فرضت عليهم، وعلى رأسها قيود الظلم والحرمان، وهيمنة قوى الشر والقوى الغضبية والشهوية في داخل الإنسان نفسه. وتالياً، تذكير الناس على الدوام، من خلال الأنبياء والرُّسل والأئمة والكتب السماوية المقدسة، بالإضافة إلى موهبة التمحيص العقلي، بالفطرة التي فطر الله الناس عليها، في معانيها وميثاقها، أن عودوا إلى العدالة الإلهية وإلى ميثاقها الذي أشهد الله الإنسان عليه؛ لتوحيده والإقرار بربوبيته والإيمان بكل مقتضيات هذا الإقرار الذري ومتطلباته<sup>2</sup>.

1- سورة الحديد: الآية 25.

2 نسبة إلى عالم الدّرّ (عالم الميثاق) الذي قطع الإنسان فيه العهد والميثاق لربه تعالى، بحسب ما تحدّثت كثير من الروايات، في أن يؤخّده ويؤمن بربوبيته، فلا يتغافل ولا يشغله عنه شاغل ولا مانع. يقول تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا إِنَّمَا أَكُنَّا عَن هَذَا غَفِيلِينَ﴾ (سورة الأعراف: الآية 172).

يقول الإمام عليّ عليه السلام: «ليستأدوهم ميثاق فطرته، ويذكروهم منسيّ نعمته، ويحتجّوا عليهم بالتبليغ، ويثيروا لهم دفائن العقول»<sup>1</sup>.

### خاتمة البحث

تُعاني الأخلاق من ثغرات عمليّة في موضوعة التّطبيق، تتمثّل في ضعف الحافز الفرديّ؛ لتجسيدها في حركة الواقع ذاتيّاً وموضوعيّاً. وهنا تأتي الحقوق؛ لتكون مُحفّزاً ودافعاً وأرضيّة صلبة لتمثّل الفرد للقيم والمعايير الأخلاقيّة في سلوكه وعلاقاته.

هذه المشكلة هي من أهمّ مشكلات عدم تحقّق الاستقرار الأخلاقيّ في مجتمعاتنا العربيّة والإسلاميّة؛ إذ طالما يوجد حرمان وظلم وإقصاء، لن يكون ثمة سلامٌ ولا تنميةٌ ولا أمان ولا ازدهار ولا أخلاق. وحتىّ تتحقّق تلك الطّموحات الكبرى، لا بُدّ من تحقيق السّلام المجتمعيّ السياسيّ الداخليّ.

1- ابن أبي الحديد المعتزليّ، شرح نهج البلاغة، بيروت، دار الكتاب العربيّ، طبعة عام 2007م، ج 1، ص 23.

## قائمة المصادر والمراجع

### المصادر والمراجع باللغة العربيّة

- ابن عاشور، محمّد الطاهر، التّحرير والتّنوير، تونس، الدّار التّونسيّة للنّشر، طبعة عام 1984م.
- ابن فارس زكريّا، أبو الحسين أحمد، معجم مقاييس اللّغة، طهران، مكتبة الإعلام الإسلاميّ، طبعة عام 1981م.
- ابن مسكويه، أحمد بن محمّد، تهذيب الأخلاق وتطهير الأعراق، القاهرة، مكتبة الثّقافة الدّينيّة، طبعة عام 1998م.
- ابن منظور، محمّد بن مكرم، لسان العرب، ط3، بيروت، دار صادر، 1992م.
- الألبانيّ، محمّد ناصر الدّين، سلسلة الأحاديث الصّحيحة، القاهرة، مكتبة المعارف، طبعة عام 1995م.
- الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام للأمم المتّحدة، (s/2004/616) النسخة العربيّة، وهو بعنوان: سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع، المحال على مجلس الأمن المنعقد في جلسته بتاريخ 23 آب 2004م.
- أمين، أحمد، كتاب الأخلاق، القاهرة، مؤسّسة هنداويّ، طبعة 2011م.
- البلّوشيّ، حسن، سؤال الأخلاق في الفكر العلمانيّ، مجلّة البصائر، بيروت، العدد 55.
- بيجوفيتش، عليّ عزّت، الإسلام بين الشّرق والغرب، ترجمة: محمّد يوسف عدس، مؤسّسة العلم الحديث، بيروت، طبعة عام 1993م.
- الجرجانيّ، عليّ بن محمّد، التّعريفات، ط1، بيروت، دار الكتب العلميّة، 1983م.
- جعيط، محمّد كمال الدّين، الإسلام وحقوق الإنسان في ضوء المتغيّرات العالميّة، مجلّة مجمع الفقه الإسلاميّ، الرّياض، طبعة عام 2012.
- الحّرانيّ، الحسن بن عليّ بن شعبة، تحف العقول عن آل الرّسول، تقديم وتعليق حسين الأعلميّ، بيروت، مؤسّسة الأعلميّ للطباعة والنّشر، طبعة سابعة لعام 2002م.
- الحلّيّ، الحسن بن يوسف، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، ط1،

- بيروت، مؤسسة الأعلمي للطباعة والنشر والتوزيع، 1979م، بتصرف.
- الرّاعب الأصفهاني، الحسين بن محمّد، مفردات ألفاظ القرآن الكريم، دمشق، دار القلم والدار الشّامية، طبعة عام 2009م.
- رشيد، عتو، تجسيد دولة القانون ضمان لحماية الحقوق والحريّات، المجلّة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسيّة، المجلد 6، العدد 2، 2021م.
- الرّيشهري، محمّد، موسوعة الإمام عليّ عليه السلام في الكتاب والسنة والتاريخ، دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، طبعة عام 2001م.
- الزّهري، محمّد بن سعد، الطبقات الكبرى، مكتبة الخانجي، القاهرة، طبعة عام 2001م.
- السّنهوري، عبد الرزّاق، مصادر الحقّ في الفقه الإسلامي، القاهرة، دار المعارف، طبعة عام 1967م.
- الطّويل، توفيق، فلسفة الأخلاق، ط 2، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1999م.
- عبد الحكيم، صفاء الدين محمّد، حقّ الإنسان في التنمية الاقتصاديّة وحمايته دولياً، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، طبعة عام 2005م.
- عبد الرحمن، حمدي، الحقوق والمراكز القانونيّة، دار الفكر العربي، القاهرة، طبعة عام 1976م.
- الفيروز آبادي، محمّد بن يعقوب، القاموس المحيط، ط 8، بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 2005م.
- القمّي، محمّد عليّ، الخصال، تصحيح وتعليق عليّ أكبر غفاري، قم، مؤسسة النشر الإسلامي، طبعة عام 1982م.
- كاظم، ماهر صبري، حقوق الإنسان والديمقراطية والحريّات العامّة، ط 2، بغداد، مطبعة الكتاب، 2010م.
- لوك، جون، الحكومة المدنيّة، ترجمة محمود شوقي الكيال، القاهرة، مطابع شركة الإعلانات الشّرقية، لا تاريخ.
- الماورديّ، أبو الحسن، تسهيل النّظر وتعجيل الظّفر في أخلاق الملك، تحقيق محيي الدين هلال السّرحان وحسن السّاعاتي، بيروت، دار النهضة العربيّة، طبعة عام 1981م.
- المتقي، عبد العالي، مفهوم الحقّ الطّبيعيّ وفلسفة حقوق الإنسان في الفكر

- الغربي-مقاربة أولية، موقع مؤمنون بلا حدود، مصدر سابق، نقلاً عن: ديبس لويد، فكرة القانون، ترجمة سليم الصويص، سلسلة عالم المعرفة الكويتية، الكويت، العدد47، تشرين الثاني 1981.
- المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، بيروت، مؤسسة الأعلمي للطباعة والنشر، طبعة عام 2008م.
  - مجموعة من المؤلفين، الإسلام وحقوق الإنسان في ضوء المتغيرات العالمية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد13، تاريخ: 2003م.
  - المدرسي، محمد تقى، التشريع الإسلامي، مناهجه ومقاصده، طهران، انتشارات المدرسي، طبعة عام 1996م.
  - المصطفوي، حسن، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، ط1، طهران، مركز نشر آثار العلامة المصطفوي، 1965م.
  - مطهري، مرتضى، فلسفة الأخلاق، ترجمة وجيه المسيح، ط1، بيروت، مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر، 1999م.
  - الميرزا النوري، مستدرك الوسائل، تحقيق مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ط1، إنكلترا/لندن، عام 1987م.
  - التجاشي، أحمد بن علي، رجال التجاشي، تحقيق موسى الشبيري الزنجاني، قم، مؤسسة النشر الإسلامي، طبعة عام 1997م.
  - نضرة النعيم في مكارم أخلاق الرسول الكريم، مجموعة باحثين، ط4، جدة، دار الوسيلة، لا تاريخ نشر.
  - اللجنة، مقداد، التربية الأخلاقية الإسلامية، لا طبعة، الرياض، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، لا تاريخ نشر.
  - يوسف، عواد، حقوق الإنسان في الحياة التربوية، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، طبعة عام 2008م.

### المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

- Cesari, Jocelyne, L'Etat de droit en Algérie : Quels acteurs et quelles stratégies? L'Etat de droit dans le monde arabe, CNRS édition, Paris, 1997.
- Fatahine, Abderrahim, L'apport de la constitution algérienne

de 1989: L'instauration de l'Etat de droit, Mémoire présentée pour l'obtention du magistère, Faculté de droit et des sciences administratives, Université d'Alger, 2001-2002.

- Monique Canto-Sperber et Ruwen Ogien, La philosophie morale, Paris, Presse universitaires de France - PUF, Quatrième édition, 2017.

### المراجع الإلكترونية

- العوامي، فيصل، مفهوم الحق، دراسة منشورة على موقع الشيخ فيصل العوامي، ص 11، الرّابط:  
<https://alawami.org/ar/index.php/post/8754>.
- المتقي، عبد العالي، مفهوم الحق الطبيعي وفلسفة حقوق الإنسان في الفكر الغربي- مقارنة أولية، موقع مؤسسة مؤمنون بلا حدود، تاريخ النشر: 2017/12/29م، الرّابط: <https://www.mominoun.com/articles>.
- مصطفى، الزاهيد، الأسس الفلسفية لمفهوم الحق، الشرق الأوسط، تاريخ النشر: 2016/12/31م، الرّابط:  
<https://aawsat.com/home/article/817596>.
- المعتزلي، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، بيروت، دار الكتاب العربي، طبعة عام 2007م.
- مناع، عادل، ملامح الإطار الأخلاقي في الإسلام، موقع صيد الفوائد، الرّابط:  
<http://saaid.org/arabic/694.htm>.
- نقد مرتضى مطهري لنظرية نسبية الأخلاق، موقع إشراقات قرآنية، الرّابط:  
<https://www.eshraquatquraania.com/2020/09/Criticism-of-the-relativism-of-morals-Mortada-Mutahhari.html>.